بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

أسميت بحثي هذا: «**الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الدول العربية دراسة وتحليل**»؛ بحثت فيه ما يدور حول الحديث عموماً؛ وانتشار بعض الضعيف منه في البلدان العربية خصوصاً؛ بحثت سببه ووسائله.



إقرار

بناءً على ما تقتضيه الأمانة العلمية؛ فإنني أقر أن هذا العمل من جهدي الخاص؛ قمت بجمعه ودراسته وصفه وطباعته، وما فيه من نقولات فقد عزوتها لمصادرها وأعدت الفضل لأهله.

لأنني أعتقد أنه لا يعرف الفضل لأولي الفضل إلا أولو الفضل.

اسم الطالب: فوزي بن محمد العودة.

التاريخ: ١١ ـ ٩ ـ ٢٠٠٣

قلت: كانت آخر مراجعة لي لهذا البحث تنقيحاً وتصحيحاً واختصاراً لأجل الطباعة بتاريخ: ١٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق: ٢٠ ـ ٢ ـ ٢٠١١م.

إهداء

أهدي جهدي هذا كاملاً غير منقوص إلى والديّ لما قاما به من تربية صالحة لي ولإخواني؛ فعسى أن ينفعهم أجر عملي هذا يوم القيامة؛ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾.

إن ربي على كل شي قدير وبالإجابة جدير؛

فهو حسبنا ومولانا نعم المولى ونعم النصير.

وكذلك الشكر موصول لزوجاتي وأبنائي لصبرهم علي في بعدي وانشغالي عنهم ساعات البحث والدراسة.



شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة ملايا، وأخص بالذكر الأكاديمية الإسلامية، كما لا يفوتني قسم القرآن والحديث وفي مقدمتهم:

رئيس القسم لما يقدموه من دعم ومساعدة.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل للمشرفين على رسالتي وهما:

الدكتور الشيخ فوزي درامان، وكذلك الدكتور الشيخ فيصل أحمد.

فجزاهما الله خيراً على ما قدما ونصحا.

وإن نسيت فلن أنسى المراجعين لرسالتي والطابعين لها.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.



الباب التمهيدي

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدهُ ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فإن المتبصر لحال الأمة في الأونة الأخيرة وخاصة طلاب العلم منهم ليجد أن حالهم يرثى له - إلا من رحم الله منهم - وذلك لعدم التأصيل العلمي أو لقلته بينهم. ومن المسائل المهمة التي يُخاض فيها أحياناً دون البحث عن حيثياتها هي مسألة الاحتجاج بالحديث الضعيف. وقد يُنْسب هذا الخلاف إلى العلماء قديماً وحديثاً.

ومع أنهم أي - العلماء - قد ذكروا الحديث الضعيف في كتبهم

فلا يعني هذا علمهم بصحته، فهم قد أحالوا نقدها إلى أهل الحديث درايةً وروايةً.

ولما كان ذلك كذلك فإن المأمَّل من طالب العلم ألا يعمل أو يحدث بحديث يبلغه حتى يعلم درجته. ولهذا السبب وغيره وحرصاً على تأصيل هذه المسألة وجدت نفسي أبحث أحكام الحديث الضعيف وجميع ما يتعلق به حتى يكون الناس على بينة من أمرهم، وخاصةً في زمان انتشر فيه الجهل بأنواع الحديث، ولهذا أصبحنا نرى ونسمع الخطباء على المنابر أو المتكلمين على شاشات التلفزيون أو الإنترنت يلقون الأحاديث جزافاً دون البيان لما صَحّ منها، ثم إني سمعت خطبةً كاملةً حول حديث واحد. فقلت للإمام: هل تعلم درجة الحديث؟ فقال: لا أدري. قلت له: فكيف تخطُبُ خطبة كاملةً حول حديث واحد ولا تدري صحته؟ وأنْتَ معلِّمٌ للناس في مسجدك؟ قال: أليس يُحدَّثُ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؟ قلت له: وهل درست شروط الحنابلة في مثل هذه المسألة؟ قال: لا. قلت: لكن الحديث دخل فيه حكم شرعي وهو: «**الصلاة في رمضان بسبعين صلاة**». قال: إذاً يجب أن أبحث عن صحة الحديث. قلت: كان الأولى بك أن تفعل هذا قبل الخطبة.

وكان من الأسباب أيضاً انتشار بعض الجماعات الإسلامية في أنحاء المعمورة يحدثون الأحاديث ينسبونها إلى النبي ﷺ دون النظر إلى صحة إسنادها وبعد البحث تبين أن كثيراً من هذه الأحاديث إما ضعيف أو موضوع.

ثم طرأ علي جمع هذه المسألة وتأصيلها مع بعض التفصيل فذهبت إلى عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية لألتقي فيها مع محدث الزمان العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ

لأشرح له نيتي في تأصيل هذه المسأله فاستحسن الفكرة وأجازها فشرعت بعدها بتأليف أول كتاب لي في حياتي وكان ذلك عام ١٩٩٤م.

وطرأ لي بعد مقابلتي للدكتور فوزي درامان أن أبحث هذه المسأله بتفصيل أوسع فرحب جزاه الله خيراً بالفكرة واستحسنها واقترح علي اسماً جديداً وهو:

«الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الدول العربية دراسة وتحليل».

ولعل بحثي هذا يساعد في تقديم الإسلام إلى الشباب المسلم مصفًّى من كل ما دخل فيه على مرِّ هذه القرون والسنين الطوال؛ من العقائد والخرافات والبدع والضلالات، ومن ذلك ما دخل فيه من أحاديث غير صحيحة وقد تكون موضوعة، فلا بد من تحقيق التصفية والتربية.

التصفية هذه إنما يراد بها تقديم العلاج الصحيح وهو الإسلام المصفى من كل ما يشوبه،

فإن تم ذلك فالتربية بعدها مباشرة...

التربية: تعني أنه لا بد من تربية المسلمين اليوم إلى أن يعودوا لدينهم، وألا يفتتنوا بالدنيا، فهذا مرض لا بد من معالجته.

والرجوع إلى الدين كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «**حتى ترجعوا إلى دينكم**». فالحل يتمثل في العودة الصحيحة إلى الإسلام، الإسلام بالمفهوم الصحيح الذي كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته. قال تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ أجمع المفسرون على أَنَّ معنى نصر الله: إنما بالعمل بأحكامه، فإذا كان نصر الله لا يتحقق إلا بإقامة أحكامه، فكيف يمكننا أن ندخل في الجهاد عملياً ونحن لم ننصر الله؛

فعقيدتنا خراب يباب، وأخلاقنا تتماشى مع الفساد، لا بد إذاً قبل الشروع بالجهاد من تصحيح العقيدة وتربية النفس، وعلى محاربة كل غفلةٍ أو تغافُل، وكلّ خلافٍ أو تنازع ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾، وحين نقضي على هذا التنازع وعلى هذه الغفلة، ونُحِلُّ محلها الصحوة والائتلاف والاتفاق؛ نتجه إلى تحقيق القوة المادية.

ولا أنسى في مقدمتي هذه ذكر الجهود الطيبة من علمائنا الأفاضل قديماً وحديثاً في التعليق على الأحاديث سنداً ومتناً، فقد استفدت من كتب شيخنا الالباني الشيء الكثير وكذلك الشيخ الخضير في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه. وإن نسيت كذلك فلن أنسى جهود إخواننا أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية وباختلاف مواقعهم.

فاستعنت بالله وعزمت الأمر على اختيار هذا الموضوع لأنال به درجة «الماجستير» من قسم القرآن والحديث في جامعة ملايا بمدينة كوالالمبور «العاصمة».

إشكالية البحث وأسئلته:

في ضوء ما تقدم؛ فإن القضية الأساسية لهذا البحث هي: في الكشف عن أسباب واضحة لوضع الحديث، ثم الاستمرار في نشر الحديث الضعيف دون الصحيح. لذا لا بد والحالة هذه من النظر إلى قواعد الحديث والأحكام المبنية عليها؛ وذلك يتطلب مني الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ ـ ما هو الحديث الصحيح؟ وماذا يترتب عليه من احكام؟

٢ ـ ما هو الحديث الضعيف؟ وماذا يترتب عليه من أحكام؟

٣ ـ هل يعمل بالأحاديث الضعيفة في الفضائل؟

٤ ـ ما هو الحديث الموضوع؟ وماذا يترتب عليه؟

٥ ـ الوسائل التي ساعدت على انتشار الحديث الضعيف في الدول العربية؟

٦ ـ ما هي مكانة العرب بين المسلمين؟



أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من أربعة أمور هي:

١ ـ إجماع الأمة على العمل بالحديث الصحيح.

٢ ـ إن الحديث الحسن كالصحيح في العمل.

٣ ـ خلاف في العمل بالضعيف.

٤ ـ الدول العربية على رأس القائمة في نشر الدين.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١ ـ إبراز القواعد الصحيحة في التصحيح والتضعيف.

٢ ـ التعريف بأنواع الحديث.

٣ ـ علل الحديث.

٤ ـ وسائل انتقال الحديث للناس.

٥ ـ الرد على من تساهل في الأحاديث الضعيفة.

الدراسات السابقة:

لقد قام العديد من الباحثين بالتطرق لأنواع الحديث؛ إما بإفراده

بتأليف خاص أو ذكره داخل مؤلفاته.

وقد تمكنت من الوقوف على بعض الدراسات مثل:

١ ـ «الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به»، وهي رسالة دكتوراه للشيخ: عبدالكريم الخضير. تناول فيها أنواع الحديث.

٢ ـ «السلسلة الضعيفة»، للشيخ: محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ بيَّن في مقدمتها أنواع الحديث.

ولقد يسر الله لي بلقاء الشيخ الألباني قبل حوالي عشرين عاماً تحدثت معه حول نيتي وعزمي في تأليف كتاب في الرد على من يرى جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل.

٣ ـ الجهود الجبارة على الإنترنت في هذا الباب اضطلعت على غالب ما نشر فيها.

منهجية البحث:

سيكون هذا البحث بإذن الله مزيجاً متآلفاً من عدة مناهج وذلك للوصول إلى الأهداف المنشودة كالتالي:

أولاً: المنهج الاستقرائي:

بحثت في كلام أهل العلم في تخريج الأحاديث الضعيفة؛ ونظرت في المختلف فيه مع الراجح من كلامهم.

ثانياً: المنهج التحليلي:

وذلك لربط كلام أهل العلم بعضه ببعض والخروج بترجيح يوافق الأسس والقواعد التي ساروا عليها.

ثالثاً: المنهج النقدي:

وذلك بمناقشة بعض الأحاديث المنتشرة في بعض الدول العربية سنداً ومتناً.

وأما منهجي في كتابة البحث فأوجزه في النقاط التالية:

١ ـ عزوت الآيات القرآنية في متن البحث.

٢ ـ خرجت الأحاديث الواردة في البحث مع بيان درجتها.

٣ ـ عزوت كلام أهل العلم إلى مصادره.



هيكل البحث

قسمت بحثي إلى:

المقدمة، والتمهيد، **وثلاثة أبواب**، وخاتمة على النحو التالي:

١ ـ المقدمة:

وتحتوي على المباحث الآتية:

أسباب اختيار الموضوع.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

منهج البحث.

٢ ـ التمهيد:

أما التمهيد فيشمل:

الحديث الضعيف ومسالك الضعف إلى الحديث.

ويشتمل على تقدمه وفصلين:

التقدمة: في تعريف الحديث الضعيف.

الفصل الأول: في المسلك الأول من مسالك الضعف إلى

الحديث، وهو السقط من السند.

الفصل الثاني: في المسلك الثاني من مسالك الضعف إلى الحديث، وهو الطعن في الراوي.

٣ ـ وأما الأبواب الثلاثة:

الباب الأول: في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف.

ويشتمل على تقدمة وفصلين أيضاً:

التقدمة: في الاحتجاج بالسنة النبوية.

الفصل الأول: في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام وفضائل الأعمال.

الفصل الثاني: في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في تفسير كتاب الله.

الباب الثاني: المؤلفات في الأحاديث الضعيفة ويشمل:

١ ـ مظان الحديث الضعيف.

٢ ـ الكتب المصنفة في الضعفاء.

٣ ـ الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الحديث الضعيف.

الباب الثالث: بعض الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الدول العربية.

ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الكتب الدينية.

المبحث الثاني: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في المجلات والجرائد.

المبحث الثالث: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الخطب.

المبحث الرابع: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في المحاضرات الدينية.

الخاتمة:

ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي،

ثم أعقبت ذلك بفهارس للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام والمصادر والموضوعات.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.



الباب الأول:
في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف

الباب الأول:
في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف

ويشتمل على تقدمة وفصلين:

التقدمة: في تعريف الحديث الضعيف.

الفصل الأول: في المسلك الأول من مسالك الضعف إلى الحديث السقط من السند.

الفصل الثاني: في المسلك الثاني من مسالك الضعف إلى الحديث، الطعن في الراوي.

تعريف الحديث الضعيف

التعريف اللغوي:

الضعيف: من الضعف ـ بضم الضاد وفتحها ـ خلاف القوة والصحة، فالضم لغة قريش، والفتح لغة تميم، وهما لغتان لمدلول واحد، ويستعملان لضعف البدن، وضعف الرأي معاً، نسب الأزهري[١] هذا القول للبصريين[٢].

قال القرطبي: الضم لغة النبي[٣].

وقيل: الضعف ـ بالفتح ـ في العقل والرأي، ومنه الحديث في الرجل الذي يخدع في البيوع: «**إنه يبتاع وفي عقدته[٤] ضعف**»[٥].

والضعف ـ بالضم ـ في الجسد[٦].

---

(١) انظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص٢٠٥.

(٢) تهذيب اللغة ١/٤٨٢.

(٣) تفسير القرطبي ١٤/٤٦.

(٤) أي: في رأيه ونظره في مصالح نفسه. انظر: النهاية لابن الأثير مادة «عقد».

(٥) الحديث رواه أبو داود رقم ٣٥٠١، والترمذي رقم ١٢٥٠، وقال: حسن غريب، والنسائي ٧/٢٥٢، وابن ماجه رقم ٢٣٥٤، وأحمد ٣/٣١٧.

(٦) انظر: المحكم لابن سيدة ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، المفردات في غريب القرآن والقاموس المحيط مادة «ضعف» بصائر ذوي التمييز ٣/٤٧٤.

التعريف الاصطلاحي:

تقدم أن الحديث الصحيح ما استكمل خمسة شروط، هي:

١ ـ عدالة الرواة.

٢ ـ تمام ضبطهم.

٣ ـ اتصال سند الحديث.

٤ ـ سلامته من الشذوذ.

٥ ـ سلامته من العلة القادحة.

كما أنه لا بد من توافر هذه الشروط للحديث الحسن؛ إلا أن ضبط رواته أو أحدهم أخف من ضبط رواة الحديث الصحيح.

فما اشتمل على هذه الشروط، فهو الحديث المقبول.

أما الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، فهو الضعيف.

لكن الحافظ العراقي اعترض على هذا التعريف، وقال: إن ذكر الصحيح غير محتاج إليه لأن ما قصر عن الحسن؛ فهو عن الصحيح أقصر(١).

مسالك الضعف إلى الحديث:

عرفنا ـ فيما سبق ـ أن الحديث الضعيف هو الحديث الذي لم تجتمع فيه شروط القبول، بأن كان فاقداً لأحد الشروط المشترطة لقبول الحديث، لكن هذا الضعيف الذي فقد شرطاً من شروط القبول قد

---

(١) انظر: شرح ألفية العراقي ١/١١١ ـ ١١٢.

يرتفع إلى درجة القبول إذا جاء من طرق أخرى، كما تقدم.

فعلى هذا تكون مسالك الضعف إلى الحديث ستة؛ هي:

١ ـ عدم اتصال سنده.

٢ ـ عدم عدالة رواته، أو بعضهم.

٣ ـ كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين.

٤ ـ اشتماله على شذوذ سواء كان في متنه أو سنده أو فيهما.

٥ ـ اشتماله على علة قادحة سواء كانت في متنه أو سنده أو فيهما.

٦ ـ عدم مجيئه من وجه آخر إذا كان قابلاً للإنجبار.

هكذا عدد بعض العلماء أسباب الضعف(١)، لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله حصر أسباب الضعف في سببين رئيسيين، هما:

١ ـ السقط من السند.

٢ ـ الطعن في الراوي(٢).

ولا فرق بين هاتين الوجهتين؛ إذ أن الشذوذ داخل في مخالفة الثقات التي هي من أوجه الطعن في الراوي، والعلة داخلة في وهم الراوي، وهو كذلك.



(١) انظر: توضيح الأفكار للصنعاني ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) انظر: نخبة الفكر وشرحها للحافظ ابن حجر ص٦٣.

في الاحتجاج بالسنة النبوية

الاحتجاج بالسنة النبوية:

السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، وقد أجمع من يعتد به من أهل العلم على أنها مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام.

روى الإمام مالك عن النبي ﷺ قال: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه**»(١).

وفي السنن عن أبي رافع عن النبي ﷺ قال: «**يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه**»(٢).

وفي رواية: «**وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله**»(٣).

وقال الإمام الشافعي: وإذا ثبت عن رسول الله الشيء فهو اللازم

---

(١) رواه مالك في الموطأ ٢/٨٩٩.

(٢) رواه أبو داود رقم ٤٦٠٥، الترمذي رقم ٢٦٦٥، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه رقم ١٣، والحاكم في المستدرك ١/١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣) سنن الترمذي رقم ٢٦٦٦.

لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره، بل الفرض الذي على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره(١).

وقال السيوطي: من أنكر كون حديث النبي قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى أو مع من شاء الله من فرق الكفرة، روى الإمام الشافعي رضي الله عنه يوماً حديثاً، وقال: إنه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبدالله فاضطرب وقال: يا هذا أرأيتني نصرانيًا، رأيتني خارجًا من كنيسة، أرأيت في وسطي زناراً أروي حديثًا عن رسول الله ولا أقول به؟(٢).

والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام(٣).

وكون السنة كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام لا يعني أنهما في درجة واحدة من حيث الثبوت، فإن السنة تختلف عن الكتاب في هذا؛ لأن الكتاب كله قطعي الثبوت، ولا مجال للاختلاف فيه من هذا الجانب، أما السنة فإن فيها ما هو قطعي وهو المتواتر، وحكمه إفادة العلم القطعي الضروري، وفيها ما هو ظني وهو الآحاد على خلاف في الصحيح لذاته هل يوجب العلم أو الظن؟

وأما الحسن: فإنه وإن أفاد الظن إلا أنه موجب للعمل كالصحيح

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص٣٣٠.
(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي ص٢ ـ ٣، المطبوع مع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل المنيرية.
(٣) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص٣٣.

عند الجماهير لترجيح جانب الإصابة فيه.

وأما الحديث الضعيف، فلما كان متردداً بين أن يكون راويه قد حفظه وأداه على وجهه، وبين أن يكون قد أخل فيه لضعف ضبطه وسوء حفظه، وهذا الاختلاف وإن تناول الأحكام والفضائل والتفسير والمغازي والسير وغيرها، فإنه لا يتناول العقائد كمعرفة الله تعالى وتوحيده وأسمائه وصفاته وجزائه وقضائه وقدره، إذ لا قائل به في ذلك، وقد اختلفوا في قبول خبر الآحاد وإن صح في هذا المجال، أو لا يقبل فيه إلا المتواتر.

لذا لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام، ولا في غيرها من الفضائل والترغيب والترهيب.

فالحديث الضعيف لا مدخل له في مجال العقائد، فاقتصرت في بحثي على حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والأحكام والتفسير والمغازي والسير، وقد قسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام.

الفصل الثاني: في حكم الاحتجاج بالضعيف والتفسير والقراءة لكتاب الله، والمغازي.



الفصل الأول
في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام وفضائل الأعمال

الفصل الأول
حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام

اختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام، وفضائل الأعمال على ثلاثة آراء:

الرأي الأول:

يرى بعض العلماء أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، أي: في الحلال والحرام، والفرض والواجب، والفضائل، والترغيب والترهيب وغيرها، بشرطين:

الأول: أن يكون ضعفه غير شديد؛ لأن ما كان ضعفه شديداً، فهو متروك عند العلماء كافة.

الثاني: أن لا يوجد في الباب غيره، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه.

وجهة هذا الرأي:

يعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف لما كان محتملاً بالإصابة، ولم يعارضه شيء قوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به.

كما أن من حجتهم أنه أقوى من رأي الرجال.

من روي عنه هذا الرأي:

١. الإمام أبو حنيفة: نسب هذا القول للإمام أبي حنيفة[١]، فقد ذكر ابن حزم أن ضعيف الحديث أولى عند الإمام من الرأي والقياس إذا لم يجد في الباب غيره[٢]، وقال ابن القيم: وعلى ذلك ـ يعني: تقديم الضعيف على القياس ـ بنى ـ يعني أبو حنيفة ـ مذهبه.

٢. الإمام مالك بن أنس: يدل على ذلك تقديمه الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس[٣]، وكتابه «الموطأ» أكبر شاهد على ذلك، فهو مشتمل على كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة.

قال ابن عبدالبر: وأصل مذهب مالك رحمة الله عليه والذي عليه جماعة من المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء[٤].

وقال ابن العربي: تحقيق مذهب مالك أنه لا تقبل إلا مراسيل أهل المدينة[٥].

٣. الإمام محمد بن إدريس الشافعي: تقدم رأيه في قبول المراسيل.

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ٢٦٧/١، الأجوبة الفاضلة ص٥١.
(٢) انظر: الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٩٢٩/٧، مناقب أبي حنيفة للذهبي ص٢١، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣/١.
(٣) انظر: أعلام الموقعين ٣٣/١.
(٤) التمهيد لابن عبدالبر ٢/١.
(٥) عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي ٢٤٦/١.

٤. الإمام أحمد بن حنبل: اشتهر هذا الرأي عن الإمام أحمد بن حنبل حتى قال ابن القيم: أنه الأصل الرابع الذي بنى عليه فتاويه، وهو الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس[١].

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: الحديث الضعيف أحب إلي من الرأي[٢].

وقال الأثرم: رأي أبي عبدالله إن كان الحديث عن النبي في إسناده شيء يأخذ به، إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وربما أخذ بالمرسل إذا لم يجئ خلافه[٣].

وفي الآداب الشرعية نقلاً عن الخلال: إن الحديث إذا ضعف إسناده عن رسول الله ولم يكن له معارض قال به، فهذا مذهبه ـ يعني الإمام أحمد ـ.

٥. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: يأخذ الإمام أبو داود مأخذ شيخه الإمام أحمد بن حنبل في العمل بالضعيف، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال[٤].

---

(١) أعلام الموقعين ٣١/١، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران ص٤٣.
(٢) أعلام الموقعين ٨١/١.
(٣) مسودة آل تيمية ص٢٧٣.
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٤.

الرأي الثاني:

يرى بعض المحققين من أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام، ولا في غيرها من الفضائل والترغيب والترهيب.

وجهة هذا الرأي:

يعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح. قال رسول الله: «**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث**»[(١)].

من قال بهذا الرأي:

١. يحيى بن معين: قال ابن سيد الناس عند الكلام في توثيق محمد بن إسحاق: وممن حكي عنه التسوية بين الأحكام وغيرها يحيى بن معين[(٢)].

٢. الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: الظاهر من صنيع البخاري في صحيحه، وشدة شرطه في الرواة، وعدم إخراجه شيئاً من الأحاديث الضعيفه أن مذهبه عدم العمل بالحديث الضعيف، وهو ما استظهره الشيخ جمال الدين القاسمي[(٣)].

٣. الإمام مسلم بن الحجاج القشيري: يظهر من تشنيعه في مقدمة صحيحه[(٤)] على رواة الضعيف أن مذهبه عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقاً.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري ٩/١٩٨ مع الفتح، ومسلم ١٦/١١٨ ـ ١١٩ مع النووي، وأبو داود رقم ٤٩١٧، والترمذي رقم ١٩٨٩.
(٢) عيون الأثر لابن سيد الناس ١/١٥.
(٣) قواعد التحديث للقاسمي ص١١٣.
(٤) انظر: صحيح مسلم ١/٧٦ ـ ٨٣ بشرح النووي.

٤. الحافظ أبو زكريا النيسابوري: روى الخطيب البغدادي عن أبي زكريا النيسابوري، قال: لا يكتب الخبر عن رسول الله حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح، فإذا ثبت الخبر عن النبي بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به، وترك مخالفته(١).

٥. أبو زرعة الرازي.

٦. أبو حاتم الرازي.

٧. ابن أبي حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا(٢).

٨. الإمام أبو سليمان الخطابي.

٩. أبو محمد ابن حزم: قال في سياق صفة النقل عند المسلمين: والخامس شيء نقل كما ذكرنا إما بنقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذا أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا - أيضاً - يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه(٣).

١٠. القاضي أبو بكر ابن العربي: نعني القاضي أبو بكر ابن

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص٥٦.
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص٧.
(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٨٤/٢.

العربي على الحارث بن أسد المحاسبي - بعد أن أشاد به - أخذه بالأحاديث الضعيفة وبناءه الأصول عليها[١].

كما أوصى تلاميذه أن لا يشتغلوا من الأحاديث إلا ما صح سنده[٢]. وهذا الرأي هو المشهور عنه المذكور في كثير من كتب علوم الحديث[٣].

لكن يشكل على هذا قوله في شرح الترمذي: الصحيح قبول المراسيل[٤]. وقوله فيه: والمرسل عندنا حجة في أحكام الدين من التحليل والتحريم وفي الفضائل وثواب العبادات. ومعلوم أن المرسل من أنواع الضعيف كما تقدم.

كما يشكل عليه قوله في الكتاب المذكور: المسألة العاشرة: إذا زاد - أي العاطس - على الثالثة، فقد روى أبو عيسى - يعني الترمذي - حديثاً مجهولاً «إن شئت فشمته، وإن شئت فلا». وهو وإن كان مجهولاً، فإنه يستحب العمل به لأنه دعاء بخير، وصلة للجليس وتودد له[٥].

فمما تقدم يتضح أن له في المسألة قولين:

أحدهما: المنع بالإطلاق، وهذا هو المشهور عنه الذي لم يذكر عنه أحد خلافه.

وثانيهما: التسامح والتساهل في فضائل الأعمال، حيث قبل حديث المجهول في تشميت العاطس؛ لأنه تودد للجليس.

---

(١) انظر: عارضة الأحوذي ٥/١٠٢ - ٢٠٢.
(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٨٠.
(٣) انظر: فتح المغيث ١/٢٦٨، تدريب الراوي ص١٩٦.
(٤) عارضة الأحوذي ١/١٣، ٢/٥٠.
(٥) عارضة الأحوذي ١٠/٢٠٥.

الرأي الثالث:

إذا كان أصحاب الرأي الأول والثاني على طرفي نقيض في قبول الحديث الضعيف ورده، فإن الفريق الثالث - وهم جمهور العلماء - يسلكون مسلكاً وسطاً بين ذينك الرأيين، فهم لا يحتجون بالضعيف في الأحكام من الحلال والحرام ويحتجون به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب.

وهذا القول نسبه النووي في الأذكار إلى العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم[١]، بل جاوز ذلك فنقل الاتفاق على ذلك في مقدمة كتابه «الأربعين»[٢].

وجهة هذا الرأي:

وجه ابن حجر الهيثمي هذا القول بأن الحديث الضعيف إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير[٣].

كما استدل له بحديث يروى عن النبي: «من بلغه عني ثواب عمل فعمله حصل له أجره وإن لم أكن قلته»[٤].

---

(١) انظر: الأذكار ٨٢/١ مع شرحه الفتوحات الربانية.

(٢) الأربعين النووية ص٣، وشرح المهذب له ٢٤٨/٣، وانظر: المنهل اللطيف لعلوي مالكي ص١٣.

(٣) الفتح المبين في شرح الأربعين ص٣٦.

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٢٢/١ بلفظ: «من أدى الفريضة وعلم الناس الخير كان فضله على المجاهد العابد كفضلي على أدناكم رجلاً، ومن بلغه عن الله فضل فأخذ بذلك الفضل أعطاه الله ما بلغه وإن كان الذي حدّثه كاذباً». وهو حديث موضوع. انظر: تذكرة الموضوعات للفتني ص٢٨، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ٦٨/٥ - ٦٩.

من روي عنه هذا الرأي:

سفيان الثوري: روى الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان الثوري قوله: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ[١].

فواضح من كلامه هذا تفريق بين أحاديث الأحكام وغيرها.

عبدالله بن المبارك: قال ابن أبي حاتم حدثني أبي ثنا عبدة يعني: ابن سليمان قال: قيل لابن المبارك وروى عن رجل حديثاً فقيل: ذا رجل ضعيف؟ فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء، قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا[٢].

وصنيعه في كتابه «الزهد والرقائق» يوحي بذلك، بل هو أكبر شاهد على ذلك، إذ حشده بكثير من الأحاديث الضعيفة من المراسيل، والمعضلات وغيرها.

عبدالرحمٰن بن مهدي: أخرج البيهقي في المدخل عن عبدالرحمٰن بن مهدي أنه قال: إذا روينا عن النبي في الحلال والحرام، والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال[٣].

سفيان بن عيينة: ذكر الخطيب عن سفيان بن عيينة قوله: لا

---

(١) الكفاية ص٢١٢، شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٧٣.

(٢) الجرح والتعديل ١/١/٣٠ ـ ٣١.

(٣) انظر: المدخل للحاكم ص٨٣ ـ ٨٤ ضمن المجموعة الكمالية، والأجوبة الفاضلة للكنوي ص٥٠ ـ ٥١، قواعد التحديث للقاسمي ص١١٤.

تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره[١].

يحيى بن معين: قال ابن معين في موسى بن عبيدة يكتب من حديثه الرقاق[٢]. فهذا يدل على تفريقه بين أحاديث الرقاق وغيرها.

أحمد بن حنبل:

تحقيق مذهب الإمام أحمد في هذه المسألة:

تقدم في الرأي الأول[٣] أن الإمام أحمد من القائلين به، ونراه هنا من القائلين بالتفريق بين أحاديث الفضائل والأحكام، والقاعدة عند الحنابلة أن الإمام أحمد رحمه الله إذا نقل عنه في مسألة واحدة أقوال معارضة، فإن أمكن الجمع، ولو بحمل خاص على عام، ومطلق على مقيد، فهما مذهبه، وإن تعذر الجمع وأعلم التاريخ فالثاني مذهبه، وإن جهل التاريخ فمذهبه أقربهما من الأدلة، أو أقربهما من قواعده.

قلت: ومقتضى هذه القاعدة أن ما نسب إليه موافقاً للرأي الأول مطلق في الأحكام والفضائل، وغيرها.

وما نسب إليه موافقاً للرأي الثالث مقيد بالفضائل والترغيب والترهيب فبحمل المطلق على المقيد يكون مذهبه على التحقيق هو الأخير، وهو التفريق بين أحاديث الأحكام، وأحاديث الفضائل والترغيب والترهيب، فإنه يتشدد في تلك ويتساهل في هذه كما هو

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص٢١٢، شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٧٤.

(٢) شرح علل الترمذي ١/٧٣ ـ ٧٤.

(٣) انظر: الفروح لابن مفلح ١/٦٤ ـ ٦٥، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ١/١٠، قاعدة نافعة جامعة للمرداوي المطبوعة في آخر الإنصاف ١٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص٤٨.

منطوق عبارته مما لا يدع للتأويل أي مجال.

أبو زكريا العنبري: روى عنه الخطيب البغدادي أنه قال: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص وجب الإغماض عنه والتساهل في روايته[١].

أبو عمر بن عبدالبر: قال ابن عبدالبر: أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام[٢]. ونقل عنه السخاوي قوله: أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى من يحتج به[٣].

موفق الدين ابن قدامة: قال في المغني: النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث لها[٤]. وقال في مسألة الاحتباء والإمام يخطب يوم الجمعة: ولا بأس بالاحتباء والإمام يخطب، روى ذلك عن ابن عمر وجماعة من الصحابة، ثم قال: والأولى تركه لما روي أن النبي نهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب، فالأولى تركه لأجل الخبر وإن كان ضعيفاً[٥].

أبو زكريا النووي: قال في الأذكار بعد أن ذكر حديث: «من أحيى ليلتي العيدين لم يمت قلبه حين تموت القلوب». قال: هو حديث ضعيف... لكن أحاديث الفضائل يتسامح فيها[٦].

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص٢١٣.
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢٢/١.
(٣) فتح المغيث للسخاوي ٢٦٧/١.
(٤) المغني ٧٧٣/١ ومعه الشرح الكبير.
(٥) انظر: المغني لابن قدامة ١٧١/٢.
(٦) الأذكار ٢٣٦/٤ مع الفتوحات الربانية.

الحافظ إسماعيل بن كثير: قال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد أن ذكر الأحاديث والآثار الواردة في فضل غض البصر: وروي هذا مرفوعاً عن ابن عمر وحذيفة وعائشة رضي الله عنهم، ولكن في أسانيدها ضعف، إلا أنها في الترغيب ومثله يتسامح فيه[(١)].

جلال الدين السيوطي: قال في رسالته «طلوع الثريا»: التلقين لم يثبت فيه حديث صحيح ولا حسن، بل حديثه ضعيف باتفاق المحدثين، ولهذا ذهب جمهور الأمة إلى أن التلقين بدعة، وآخر من أفتى بذلك الشيخ عز الدين بن عبدالسلام، وإنما استحبه ابن الصلاح وتبعه النووي نظراً إلى أن الحديث الضعيف يتسامح به في فضائل الأعمال.

فالحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، والله عز وجل قد ذم الظن.

وقال رسول الله ﷺ: «**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث**»[(٢)].

كما أن في الأحاديث الصحيحة ما يغني المسلم عن الضعيف.

عاب الإمام المحدث أبو سليمان الخطابي رحمه الله على الفقهاء عدم تمييزهم بين صحيح الحديث وضعيفه، واحتجاجهم بالأحاديث الواهية الضعيفة، وإطراحهم للصحيحة، فقال في كتابه «معالم السنن»: وأما الطبقة الثانية ـ وهم أهل الفقه والنظر ـ فإن أكثرهم لا يعرجون من الأحاديث إلا على أقله، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه، ولا يعبأون بما بلغهم أن يحتجوا به على

---

(١) تفسير ابن كثير ٨٦/٥.

(٢) الحديث أخرجه البخاري ١٩٨/٩ مع الفتح، ومسلم ١١٨/١٦ ـ ١١٩ مع النووي، وأبو داود رقم ٤٩١٧، والترمذي رقم ١٩٨٩.

خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتدونها، وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف، والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاورته الألسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين به، فكان ذلك ضلة من الرأي وغبناً فيه، وهؤلاء ـ وفقنا الله وإياهم ـ لو حُكي عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقول باجتهاد من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرؤا له العهدة(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة(٢).

قال أبو شامة في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» منكراً على الحافظ ابن عساكر إيراده حديث أبي هريرة: «من صام السابع والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستين شهراً»، قال: كنت أود أن الحافظ لم يقل ذلك، فإن فيه تقريراً للأحاديث المنكرة فقدره أكبر من أن يحدث عن رسول الله بحديث يرى أنه كذب، ولكنه جرى في ذلك على عادة جماعة من أهل الحديث يتساهلون في أحاديث فضائل الأعمال، وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأ؛ بل ينبغي أن يبين أمره إن علم، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين**»(٣).

قال جلال الدين الدواني في أول رسالته «أنموذج العلوم»:

---

(١) معالم السنن للخطابي ١/٧ ـ ٨.
(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص٨٤.
(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص٦٤ ـ ٦٥.

المسألة الأولى: اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية، ثم ذكروا أنه يجوز بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وممن صرح به النووي في كتبه لا سيما كتاب الأذكار[١]، وفيه إشكال؛ لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الخمسة الشرعية، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف، وذلك ينافي ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة[٢].

قال محمد بن علي الشوكاني في كتابه «إرشاد الفحول»: الضعيف الذي يبلغ ضعفه إلى حد لا يحصل معه الظن، لا يثبت به الحكم، ولا يجوز الاحتجاج به في إثبات شرع عام، وإنما يثبت الحكم بالصحيح والحسن، لذاته أو لغيره، لحصول الظن بصدق ذلك وثبوته عن الشارع[٣].

وقال معقباً على مقالة ابن عبدالبر: أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل، فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام[٤].

قال الشوكاني معقباً على هذه المقالة: وأقول: إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، لا فرق بينها، فلا يحل إثبات شيء منها إلا بما تقوم به الحجة، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف[٥].

---

(١) انظر: الأذكار ١/٨٢ ـ ٨٣ مع شرحه الفتوحات الربانية.
(٢) أنموذج العلوم للدواني ص٢.
(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ص٤٨.
(٤) جامع بيان العلم وفضله ١/٢٢.
(٥) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٨٣.

قال صديق حسن خان في كتابه «نزل الأبرار»: الصواب الذي لا محيص عنه أن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، فلا ينبغي العلم بحديث حتى يصح أو يحسن لذاته لغيره، أو انجبر ضعفه فترقى إلى درجة الحسن لذاته أو لغيره[١].

يقول أحمد محمد شاكر في كتابه «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»: والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله من حديث صحيح أو حسن[٢].

قال محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة كتابيه «صحيح الجامع الصغير» و«ضعيف الجامع الصغير» والذي أدين الله به، وأدعو الناس إليه أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا، لا في الفضائل والمستحبات، ولا في غيرهما[٣].

وقال في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة» بعد أن ذكر ما يروى عن النبي ﷺ: **«من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك»**[٤].

وبعد أن قرر أنه حديث موضوع نقلاً عن ابن الجوزي[٥]،

---

(١) نزل الأبرار ص ٧ ـ ٨.
(٢) الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص٧٦.
(٣) صحيح الجامع الصغير ١/٤٥، ضعيف الجامع الصغير ١/٤٥.
(٤) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٨/٢٩٦.
(٥) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/٢٥٨.

والسيوطي[١]، قال: ثم إن هذا الحديث وما في معناه كأنه عمدة من يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ومع أننا نرى خلاف ذلك، وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته، كما هو مذهب المحققين من العلماء كابن حزم، وابن العربي المالكي، وغيرهم[٢].

وجملة القول: أننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقًا، وأن يوجهوا همتهم إلى العلم بما ثبت منها عن النبي، ففيها ما يغني عن الضعيفة، وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله، لأننا نعرف بالتجربة أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب؛ لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث، وقد أشار إلى هذا بقوله: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع**». رواه مسلم في مقدمة صحيحه[٣].

وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع[٤].

وقال الدكتور صبحي الصالح في كتابه «علوم الحديث ومصطلحه»: لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال، ولو توافرت له جميع الشروط التي لاحظها المتساهلون في هذا المجال، ثم ذكر الشروط، وقال: لا نسلم برواية الضعيف ـ رغم هذه الشروط ـ لأن لنا مندوحة عنه بما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان، وهي كثيرة جداً في الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية، ولأننا ـ رغم توافر هذه

---

(١) انظر: اللآلئ المصنوعة ١/٢١٤.
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥/٦٤ ـ ٦٧.
(٣) صحيح مسلم ـ المقدمة ـ ١/٧٢ ـ ٧٣ مع النووي.
(٤) مقدمة صحيح الجامع الصغير ١/٥١، ومقدمة ضعيف الجامع الصغير ١/٥١.

الشروط ـ لا نؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفاً، وإنما يساورنا دائماً الشك في أمره، ولا ينفع في الدين إلا اليقين(١).

شروط العمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

اشترط القائلون بهذا القول ستة شروط، هي:

الأول: أن يكون الضعيف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

وقد نقل السخاوي الاتفاق على هذا الشرط(٢).

الثاني: أن يكون الضعيف مندرجاً تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلاً.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي، بل يعتقد الاحتياط(٣).

الرابع: أن يكون موضوع الحديث الضعيف في فضائل الأعمال(٤).

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص٢١١ ـ ٢١٢.

(٢) انظر: القول البديع للسخاوي ص٢٥٨، تدريب الراوي ص١٩٦، الفتوحات الربانية ١/٨٣ ـ ٨٤.

(٣) انظر: القول البديع للسخاوي ص٢٥٨، حاشية ابن عابدين ١/١٢٨، مغني المحتاج ١/٦٢، نهاية المحتاج ١/١٨١.

(٤) يفهم اشتراطه من كلام ابن الصلاح في علوم الحديث ص٩٣، والنووي في التقريب ص١٩٦ مع التدريب.

الخامس: أن لا يعارض حديثاً صحيحاً.

وهذا الشرط اعتبره البعض للإيضاح، وأسقطه الآخرون لظهوره.

السادس: أن لا يعتقد سنية ما يدل عليه. قال الشيخ علوي مالكي: وهذا خلف في القول؛ لأنه لا معنى للعمل بالحديث الضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً طلباً غير جازم، فهو سنة، وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته[١].

وقد زاد الحافظ ابن حجر شرطاً غير هذه الشروط، وهو أن لا يشتهر ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة[٢].

روى الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد قوله: إذا روينا عن رسول الله في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد[٣].

وذكر أيضاً نقلاً عن الميموني قال: سمعت أبا عبدالله يقول: أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم[٤].

وفي تاريخ يحيى بن معين قيل لأحمد: يا أبا عبدالله ما تقول في موسى بن عبيدة الربذي، وفي محمد بن إسحاق؟ فقال: أما محمد بن

---

(١) المنهل اللطيف لعلوي مالكي ص٩ ـ ١٠.
(٢) تبيين العجب لما ورد في فضل رجب لابن حجر ص٣ ـ ٤.
(٣) الكفاية ص٢١٣، وانظر: المسودة لآبن تيمية ص٢٧٣، الآداب الشرعية ٢/٣٠٩ ـ ٣١١.
(٤) الكفاية للخطيب البغدادي ص٢١٣.

إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ـ كأنه يعني المغازي ونحوها ـ وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أبو الفضل على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام(١).

المراد بالضعيف عند هؤلاء الأئمة:

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن علان أن المراد بالضعيف في كلام الإمام أحمد وغيره هو الحديث الحسن، لا الضعيف الذي جرى عليه العلماء المتأخرون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قولنا أن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري، وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه(٢).

وقال: وأول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي(٣).

وقال: والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يحتج به، وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي، والثاني: ضعيف يحتج به وهو الحسن.

انتقد هذا الكلام محمد أنور الكشميري حيث قال في كتابه «فيض الباري»: قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: إن تقسيم الحديث عند

---

(١) التاريخ ليحيى بن معين ٣/٦٠ ـ ٦١.
(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/١٩١.
(٣) مجمع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/٢٣.

قدمائهم كان إلى قسمين فقط صحيح وضعيف، والحسن لذاته كان عندهم داخلاً في الصحيح، وإليه جنح غير واحد من الأئمة حتى إنه نقل الإجماع على ذلك؛ قلت: دعوى الإجماع غير صحيح؛ لأن البخاري وعلي ابن المديني ممن يفرقان بينهما، حتى جاء الترمذي وتبع في ذلك شيخه، فشهره ونوه بذكره، وعليه مشى في جميع كتابه(١).

وبعد هذا كله، لا يستطيع تطبيق هذه الشروط إلا العالم المتمرس المتمكن، وهل كل الناس كذلك؟؟

فهذا القول ضعيف، ونتائجه سيئة، ومنها: تساهل جمهور المسلمين علماء وخطباء ومدرسين وغيرهم في رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها، وعدم البحث في رجالها ودرجتها، محتجين بأنها في فضائل الأعمال، وهذا أمر خطير جداً، وفيه مخالفة صريحة للأحاديث الصحيحة التي جاءت تحذر من التحديث إلا بعد التثبت من صحة الحديث، منها: ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**».

قال ابن العربي: قال العلماء: لا يحدث أحد إلا عن ثقة، فإن حدث عن غير ثقة، فقد حدث بحديث يرى أنه كذب(٢).

كما أن التحديث من غير بحث وتثبت يوقع الشخص في الكذب، ويدل عليه حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع**»(٣).

وقال الإمام مالك: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما

---

(١) فيض الباري شرح صحيح البخاري ٥٧/١.
(٢) عارضة الأحوذي لابن العربي ١٢٩/١٠.
(٣) مقدمة صحيح مسلم ٧٥/١ مع شرح النووي.

سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع(١).

إذا لا بد أن نتنبه لما جرته آراء المتساهلين من إيغال في إيراد الأحاديث الضعيفه، بل الموضوعة التي صارت سبباً لوجود كثير من الطوائف المبتدعه، لأن من خلالها يصلون إلى مبتغاهم.

لذا يترجح عندنا عدم العمل بالأحاديث الضعيفة للأسباب التالية:

١ ـ لاتفاق علماء الحديث على تسمية الضعيف بالمردود.

٢ ـ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح.

٣ ـ لما ترتب في الاعتماد عليه من ترك للبحث عن الأحاديث الصحيحة.

٤ ـ لما ترتب عليه من نشوء البدع والخرافات.

وليس معنى هذا رد الحديث الضعيف بالكلية، بل يمكن أن يعمل به في غير مجال الاحتجاج، وذلك بترجيح معنى على غيره، فيما إذا عرض نص يحتمل لفظه معنيين دون ترجيح بينهما، وورد حديث ضعيف يرجح أحدهما، فحينئذ نأخذ بالمعنى الذي رجحه هذا الحديث ولو كان ضعيفاً.



(١) صحيح ابن حبان ١/١٢٠ ـ ١٢١.

الفصل الثاني
حكم تفسير القرآن الكريم بالحديث الضعيف

الفصل الثاني
حكم تفسير القرآن الكريم بالحديث الضعيف

السنة النبوية من أهم المصادر التي يعتمد المفسر عليها، بل هي المصدر الثاني من هذه المصادر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان، فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله فهو مما فهمه من القرآن[١].

وقال أبو جعفر الطبري: إن مما أنزل الله على نبيه ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره - واجبه وندبه وإرشاده - وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آيه التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله لأمته، وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول الله له تأويله بنص منه عليه،

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص٩٣.

أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله(١).

قال الزركشي: يجب الحذر من الضعيف في التفسير، والموضوع، فإنه كثير، وإن سواد الأوراق سواد في القلب، قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاث ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير(٢).

قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير(٣).

وقال ابن علان: تفسير كلام الله تعالى لا يكون إلا بحديث صحيح أو حسن(٤).

وقال الشوكاني في تفسيره: لا اعتبار بما لم يصح كالتفسير المنقول بإسناد ضعيف ولا بتفسير من ليس بثقة منهم وإن صح إسناده إليه(٥).

فينبغي للمفسر أن يحذر من إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة ويقتصر على ما صح عن نبي الله وصحابته الكرام، وفي هذا يقول الشيخ محمد حسين الذهبي: أما تفسير القرآن بالقرآن، أو بما ثبت من السنة الصحيحة فذلك مما لا خلاف في قبوله؛ لأنه لا يتطرق إليه الضعف، ولا يجد الشك إليه سبيلاً، وأما ما أضيف إلى النبي وهو

---

(١) تفسير الطبري ٧٤/١.
(٢) انظر: مقدمة الكامل لابن عدي ص١٩١.
(٣) البرهان في علوم القرآن ١٥٦/٢
(٤) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية ٨٦/١.
(٥) فتح القدير للشوكاني ٣/١، والكلام بحروفه في فتح البيان لصديق حسن خان ١٨/١.

ضعيف في سنده أو متنه، فذلك مردود غير مقبول لم تصح نسبته إلى النبي[(١)].

وقال الزرقاني: التفسير بالمأثور نوعان:

أحدهما: ما توافرت الأدلة على صحته وقبوله، وهذا لا يليق بأحد رده، ولا يجوز إهماله وإغفاله، ولا يجمل أن نجعله من الصوارف عن هدي القرآن، بل هو على العكس عامل من أقوى العوامل على الاهتداء بالقرآن.

ثانيهما: ما لم يصح، وهذا يجب رده، ولا يجوز قبوله، ولا الاشتغال به، اللّهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يغتر به أحد[(٢)].

ويرى الشيخ الزرقاني أن أسباب ضعف التفسير المأثور يرجع إلى الأشياء الآتية:

١ ـ ما دسه أعداء الإسلام مثل: زنادقة اليهود والفرس، فقد أرادوا هدم هذا الدين المتين عن طريق الدس والوضع، حينما أعيتهم الحيل في النيل منه عن طريق الحرب والقوة، وعن طريق الدليل والحجة.

٢ ـ ما لفَّقه أصحاب المذاهب المتطرفة ترويجاً لتطرفهم، كشيعة علي المتطرفين الذين نسبوا إليه ما هو منه بريئ، وكالمتزلفين الذين خطبوا في حبل العباسيين فنسبوا إلى ابن عباس ما لم تصح نسبته إليه، تملقاً لهم استدرارًا لدنياهم.

---

(١) التفسير والمفسرون ١/١٥٦.

(٢) مناهل العرفان للزرقاني ١/٤٩٣.

٣ ـ نقل كثير من الأقوال المعزوة إلى الرسول أو الصحابة أو التابعين من غير إسناد ولا تَحَرٍّ، مما أدى إلى التباس الحق بالباطل، زد على ذلك أن من يرى رأياً صار يعتمده دون أن يذكر له سنداً، ثم يجيء مَنْ بعده فينقله على اعتبار أن له أصلاً، ولا يكلف نفسه البحث عن أصل الرواية، ولا من يرجع إليه هذا القول.

٤ ـ أن تلك الروايات مليئة بالإسرائيليات، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانه، ومنها ما يتعلق بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظن، ولا برواية الآحاد(*). بل لا بد من دليل قاطع فيها، كالروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة، وأهوال القيامة، وأحوال الآخرة، تذكر على أنها اعتقادات في الإسلام.

ولما كان دخول الإسرائيليات في تفسير القرآن سبباً في ضعف التفسير المأثور، فإنه يحسن بنا أن نشير إليها إشارة عابرة، فنقول:

يراد بالإسرائيليات في اصطلاح علماء الإسلام لفظ يطلق على القصص والأساطير التي تنتسب إلى أصل يهودي أو نصراني.

وقد اختلفت وجهات نظر المفسرين تجاه هذه الإسرائيليات، وما يروى عن أهل الكتاب، فنجد البرهان البقاعي[1] يرى أهميتها ويدافع عنها.

فالنبي استشهد بالتوراة في قصة الزاني، وروى الشيخان عن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**تكون الأرض يوم القيامة خبزة نزلاً لأهل الجنة**»، فأتى رجل من اليهود، فقال: بارك الرحمٰن عليك يا

(*) قلت: هذا رأيه في خبر الأحاد وعليه رد ليس هذا مقامه.
(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ١/٤٩١ ـ ٤٩٢.

أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: «**بلى، قال: تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال النبي، فنظر النبي إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه**»(١). إلى آخر كلامه(٢).

وأما الحافظ ابن كثير فيرى أنه لا داعي لذكر الإسرائيليات، وإن في القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة، ويعلل ذلك بأنها لا تخلو من تبديل وتحريف وزيادة ونقصان(٣)، لكنه رحمه الله لم يسلم منها، فقد أورد في تفسيره وتاريخه منها الشيء الكثير، إلا أنه كثيرًا ما يتعقبها بالنقد والتفنيد.

وأما ابن عطية فقد قلل من ذكر الإسرائيليات، فلم يذكر منها إلا بقدر ما يحتاج إليه، حيث يقول في مقدمة تفسيره: لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفك الآية إلا به(٤).

وقد حمل الشيخ أحمد شاكر على رواية الإسرائيليات وبالذات في تفسير كتاب الله حملة قوية شديدة، ويرى أن ذكرها بجانب كلام الله يخالف ذكرها بجانب غيره من الكلام، حيث يقول: إن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل منها شيء آخر!! لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه، ومفصل لما أجمل فيه، وحاشا

(١) رواه البخاري ٣٧٢/١١ مع الفتح، ومسلم ١٣٥/١٧ مع النووي بنحوه.
(٢) نظم الدر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ٢٧٢/١ ـ ٢٧٥.
(٣) انظر: تفسير ابن كثير ٣٩٧/٤.
(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٥/١.

لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله إذ أذن بالتحدث عنهم أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم[١]، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه في موضع التفسير أو البيان؟! اللَّهم غفراً[٢].



(١) في قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا**». رواه البخاري ١٣/٣٣٣ عن أبي هريرة.

(٢) عمدة التفسير لأحمد شاكر ١/١٥.

الباب الثاني
المؤلفات في الأحاديث الضعيفة

١. الكتب المصنفة في الضعفاء.

٢. الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الضعيف.



المبحث الأول
الكتب المصنفة في الضعفاء

المبحث الأول
الكتب المصنفة في الضعفاء

معرفة سند الحديث ضرورية بالنسبة للمحدث ليتوصل من خلالها إلى الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف وتبعاً لذلك فقد اهتم العلماء بدارسة رجال الحديث، وألفوا فيهم المصنفات الكثيرة، وتنوعت طرقهم في هذا الباب، فمنهم من يجمع في تأليفه بين الثقات والضعفاء، كابن معين والبخاري في تاريخيهما، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ومنهم من خصص مؤلفه للرواة الثقات كالعجلي وابن حبان وابن شاهين.

ومنهم من اقتصر في تصنيفه على الضعفاء من الرواة.

ولما كان موضوع البحث عن الحديث الضعيف حسن بنا أن نذكر أهم الكتب التي كشف فيها مؤلفوها عن ضعف الضعفاء، وإليك أهمها:

١ ـ كتاب المجروحين للإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣).

٢ ـ كتاب الضعفاء لعلي بن المديني (ت٢٣٤).

٣ ـ كتاب الضعفاء لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس.

٤ ـ كتاب الضعفاء لمحمد بن عبدالله بن البرقي.

٥ ـ كتاب الضعفاء الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦).

٦ ـ كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري أيضاً.

٧ ـ كتاب الضعفاء لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

٨ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤).

٩ ـ الضعفاء والكذابون والمتروكين من أصحاب الحديث لأبي عثمان البرذعي.

١٠ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام أبي عبدالرحمٰن النسائي (ت٣٠٣).

١١ ـ كتاب الضعفاء لأبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي.

١٢ ـ كتاب الضعفاء لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي.

١٣ ـ كتاب الضعفاء لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢).

١٤ ـ كتاب الضعفاء لأبي نعيم عبدالملك الاسترابادي.

١٥ ـ كتاب الضعفاء لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني.

١٦ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن.

١٧ ـ معرفة المجروحين من المحدثين لأبي حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤).

١٨ ـ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبدالله بن عدي (ت٣٦٥).

١٩ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي.

٢٠ ـ كتاب الضعفاء للحاكم الكبير أبي أحمد محمد النيسابوري.

٢١ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥).

٢٢ ـ كتاب الضعفاء لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥).

٢٣ ـ كتاب الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠).

٢٤ ـ كتاب الضعفاء لأبي بكر ابن العربي (ت٥٤٣).

٢٥ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين وأسماء الضعفاء والوضاعين لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧).

٢٦ ـ كتاب الضعفاء لأبي الفضل الحسن بن محمد الصاغاني.

٢٧ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين للحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨).

٢٨ ـ المغني في الضعفاء للذهبي أيضاً.

٢٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال له أيضاً.

٣٠ ـ الضعفاء لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني ابن التركماني.

٣١ ـ لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

٣٢ ـ قانون الموضوعات لمحمد طاهر الفتني.



المبحث الثاني
الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الضعيف

المبحث الثاني
الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الضعيف

أولاً: أهم الكتب المؤلفة في العلل:

العلل جمع علة، والعلة عبارة عن سبب خفي غامض يقدح في الحديث مع أن ظاهره السلامة منها، وقد صنف في العلل كثير من علماء الحديث، وإليك أهم هذه التصانيف:

١ ـ العلل للإمام علي بن عبدالله بن جعفر المديني (ت٢٣٤).

٢ ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١).

٣ ـ العلل للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦).

٤ ـ علل حديث الزهري للحافظ محمد بن يحيى الذهلي.

٥ ـ العلل للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١).

٦ ـ المسند الكبير المعلل للمحدث الكبير يعقوب بن شيبة (ت٢٦٢).

٧ ـ العلل لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم (ت٢٧٣).

٨ ـ العلل الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩).

٩ ـ العلل الصغير للترمذي أيضاً.

١٠ ـ علل الحديث لأبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي (ت٣٠٧).

١١ ـ العلل لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١).

١٢ ـ العلل لأبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧).

١٣ ـ العلل لأبي علي الحسين بن علي النيسابوري.

١٤ ـ العلل للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥).

١٥ ـ العلل لأبي علي الحسن بن محمد الزجاجي.

١٦ ـ العلل للحاكم أبي عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥).

١٧ ـ علل الحديث لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي.

١٨ ـ المعتل من الحديث لعبدالحلق بن عبدالرحمٰن الأشبيلي.

١٩ ـ العلل المتناهية لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي (ت٥٩٧).

٢٠ ـ الزهر المطلول في الخبر المعلول للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢).

ثانيًا: أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة:

١ ـ التذكرة في الأحاديث الموضوعة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

٢ ـ الأباطيل لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت٥٤٣).

٣ ـ الموضوعات لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي (ت٥٩٧).

٤ ـ العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة لعمر بن بدر الموصلي.

٥ ـ المغني عن الحفظ والكتاب لابن بدر المذكور وقد ألفت كتب في انتقاده.

٦ ـ الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط للحسن بن محمد الصاغاني (ت٦٥٠).

٧ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي (ت٩١١).

٨ ـ الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضعة لشمس الدين الشامي.

٩ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة لأبي الحسن علي بن عراق الكناني.

١٠ ـ تذكرة الموضوعات لمحمد طاهر الفتني الهندي (ت٩٨٦).

١١ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري (ت١٠١٤).

١٢ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع له.

١٣ ـ كشف الالتباس فيما خفي على كثير من الناس لغرس الدين الخليلي.

١٤ ـ الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي لمحمد بن محمد السندروسي.

١٥ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠).

١٦ ـ الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد عبدالحي اللكنوي (ت١٣٠٤).

١٧ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما قيل فيه: لا أصل له أو بأصله موضوع للشيخ محمد بن أبي المحاسن القاوقجي.

١٨ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لأبي عبدالله محمد البشير ظافر الأزهري.

١٩ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

ثالثاً ـ أهم الكتب المصنفة في المراسيل:

١ ـ كتاب المراسيل لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥).

٢ ـ بيان المرسل لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجي.

٣ ـ كتاب المراسيل لأبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧).

٤ ـ التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣).

٥ ـ جزء في المراسيل للحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي.

٦ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١).

٧ ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي.

رابعًا ـ أهم الكتب المؤلفة في المدرج:

١ ـ الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي (ت٤٦٣).

٢ ـ تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

٣ ـ المدرج إلى المدرج لجلال الدين السيوطي (ت٩١١).

خامساً ـ أهم الكتب المصنفة في التدليس والمدلسين:

١ ـ التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي (ت٤٦٣).

٢ ـ التبيين في أسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي.

٣ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

٤ ـ كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس لجلال الدين السيوطي (ت٩١١).

سادساً ـ أهم الكتب المصنفة في الاختلاط والمختلطين:

١ ـ تحفة المستفيد لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤).

٢ ـ رسالة للحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١).

٣ ـ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١).

٤ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال.

سابعاً: أهم ما ألف في المضطرب:

١ ـ المقترب في بيان المضطرب للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

ثامناً ـ أهم الكتب المؤلفة في المقلوب:

١ ـ رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب للخطيب البغدادي (ت٤٦٣).

٢ ـ جلاء القلوب في معرفة المقلوب للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

تاسعاً ـ أهم الكتب المؤلفة في المصحَّف:

١ ـ تصحيف المحدثين لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥).

٢ ـ تصحيفات المحدثين لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري.

٣ ـ إصلاح خطأ المحدثين لأبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨).

٤ ـ تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي.



الباب الثالث
في بعض الأحاديث الضعيفة
المنتشرة في الدول العربية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الكتب الدينية.

المبحث الثاني: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في المجلات والجرائد.

المبحث الثالث: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الخطب.

المبحث الرابع: الأحاديث الضعيفة المنتشرة في المحاضرات الدينية.



المبحث الأول
الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الكتب الدينية

قلت: انظر لهذا الحديث الموضوع الموجود في هذه الكتب وغيرها، والمنتشر في البلدان العربية والأعجمية:

عن عبدالله بن عباس عن الإمام علي (عليه السلام)، أنه كان يقنت به ـ أي بدعاء:

صنمي قريش ـ وقال: (إن الداعي به، كالرامي مع النبي (صلى الله عليه وآله) في بدر وأحد، بألف ألف سهم). ٩/٥٠٢٢ ـ الشيخ الطوسي في المصباح: ويستحب أن يقنت في الفجر بعد القراءة قبل الركوع في الصلاة ...؟؟؟؟

انظر: ـ مستدرك الوسائل ـ الميرزا النوري ـ ج ٤ صنمي قريش صفحة ٤٠٥.

(اللَّهم العن **صنمي قريش** وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها وابنتيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرفا كتابك وأحبا أعدائك وجحدا آلاءك وعطلا أحكامك، وأبطلا فرائضك وألحدا في آياتك، وعاديا أوليائك ووالياً أعدائك وحربا بلادك، وأفسدا عبادك. اللَّهم العنهما وأتباعهما وأولياءهما

وأشياعهما ومحبيهما فقد أخربا بيت النبوة، وردما بابه ونقضا سقفه، وألحقا سماءه بأرضه وعاليه بسافله، وظاهره بباطنه، واستأصلا أهله، وأبادا أنصاره، وقتلا أطفاله، وأخليا منبره من وصيته ووارث علمه وجحدا إمامته، وأشركا بربهما، فعظم ذنبهما وخلدهما في سقر، وما أدراك ما سقر، لا تبقي ولا تذر. اللّهم العنهم بعدد كل منكر أتوه، وحق أخفوه، ومنبر علوه، ومؤمن أرجوه، ومنافق ولوه، وولي آذوه، وطريد أووه، وصادق طردوه، وكافر نصوه، وإمام قهروه، وفرض غيروه، وكفر نصبوه، وكذب دلسوه، وإرث نصبوه، وفيء اقتطعوه، وسحت أكلوه، وخمس استحلوه، وباطل أسسوه، وجور بسطوه، ونفاق أسروه، وغدر أضمروه، وظلم نشروه، ووعد أخلفوه، وأمانة خانوه، وعهد نقضوه، وحلال حرموه، وحرام أحلوه، وبطن فتقوه، وجنين أسقطوه، وضلع دقوه، وصك مزقوه، وشمل بددوه، وعزيز أذلوه، وذليل أعزوه، وحق منعوه، وكذب دلسوه، وحكم قسبوه، وأمام خالفوه.

اللّهم العنهم بعدد كل آية حرفوها، وفريضة تركوها، وسنة غيروها وأحكام عطلوها، ورسوم قطعوها، ووصية بدلوها، وأمور ضيعوها، وبيعة نكثوها، وشهادات كتموها، ودعوات أبطلوها، وبينة أنكروها، وحيلة أحدثوها، وخيانة أوردوها، وعقبة أرتقوها، ودباب دحرجوها، وأزيان لزموها. **اللّهم العنهم في مكنون السر، وظاهر العلانية لعناً كثيراً أبدا دائما سرمدا لا انقطاع لعدده،** ولا نفاذ لأمده لعناً قيود أوله ولا ينقطع آخره، **لهم ولأعوانهم وأنصارهم، ومحبيهم ومواليهم ، والمسلمين لهم والسائلين إليهم، والناهقين باحتجاجهم والناهضين بأجنحتهم والمقتدين بكلامهم والمصدقين بأحكامهم.**

(قل أربع مرات): **اللَّهم عذبهم عذابا يستغيث منه أهل النار، آمين رب العالمين.**

(ثم تقول أربع مرات): **اللَّهم العنهم جميعاً، اللَّهم صل على محمد وآل محمد فأغنني بحلالك عن حرامك وأعذني من الفقر**، رب أني أسأت وظلمت نفسي واعترفت بذنوبي وها أنا بين يديك فخذ لنفسك رضاها، لك العتبى لا أعود فإن عدت فعد علي بالمغفرة والعفو لك بفضلك وجودك ومغفرتك وكرمك يا أرحم الراحمين.

وصلى الله على سيد المرسلين وخاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين برحمتك يا أرحم الراحمين).

وهذا الحديث مروي في الكتب التالية:

١ ـ شرائع الإسلام ـ المحقق الحلي ـ ج ١ صنمي قريش صفحة ٧١.

٢ ـ كتاب الصلاة ـ الشيخ الأنصاري ـ ج ١ صنمي قريش صفحة ٤١٥.

٣ ـ مستدرك الوسائل ـ الميرزا النوري ـ ج ٤ صنمي قريش صفحة ٤٠٥.

الفرج. صفحة ٤٠٥ وقال ابن الجنيد: أدناه: رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم. ٥٠٢١ / ٨ ـ الشيخ إبراهيم الكفعمي في البلد الأمين وجنة الأمان: عن عبدالله بن عباس عن علي (عليه السلام)، أنه كان يقنت به ـ أي بدعاء صنمي قريش ـ وقال: (ان الداعي به، كالرامي مع النبي (صلى الله عليه وآله) في بدر وأحد، بألف الف سهم). ٥٠٢٢ / ٩ ـ الشيخ الطوسي في المصباح: ويستحب أن يقنت في الفجر بعد القراءة قبل الركوع، فيقول: الدعاء...

٤ ـ خاتمة المستدرك ـ الميرزا النوري ـ ج ٢ دعاء صنمي قريش صفحة ٤٦٣هـ.

٥ ـ كتاب سليم بن قيس ـ تحقيق محمد باقر الأنصاري صنمي قريش صفحة ٤٨٣هـ.

٦ ـ إقبال الأعمال ـ السيد ابن طاوس ـ ج ١ دعاء صنمي قريش صفحة ١٢.

٧ ـ اليقين ـ السيد ابن طاوس دعاء صنمي قريش صفحة ٦٩.

٨ ـ جمال الأسبوع ـ السيد ابن طاوس دعاء صنمي قريش صفحة ١٢.

٩ ـ المحتضر ـ حسن بن سليمان الحلي صنمي قريش صفحة ٧١.

١٠ ـ المصباح ـ الكفعمي صنمي قريش صفحة ٥٥٢.

١١ ـ بحار الأنوار ـ العلامة المجلسي ـ ج ٢٠ صنمي قريش صفحة ١٣٣.

١٢ ـ بحار الأنوار ـ العلامة المجلسي ـ ج ٣١ صنمي قريش صفحة ٥٩٨.

١٣ ـ نور البراهين ـ السيد نعمة الله الجزائري ـ ج ٢ صنمي قريش صفحة ٣٤٤.

١٤ ـ جامع أحاديث الشيعة ـ السيد البروجردي ـ ج ٥ صنمي قريش صفحة ٣١٣.

١٥ ـ مستدرك سفينة البحار ـ الشيخ علي النمازي الشاهرودي ـ ج ١ صنمي قريش صفحة ١٥٣.

١٦ ـ مستدرك سفينة البحار ـ الشيخ علي النمازي الشاهرودي ـ ج ٢ صنمي قريش صفحة ٦.

١٧ ـ مكاتيب الرسول ـ الأحمدي الميانجي ـ ج ١ دعاء صنمي قريش صفحة ٦٠١.

١٨ ـ الدرة الفاخرة ـ الملا حبيب الله الشريف الكاشاني دعاء صنمي قريش صفحة ٣٤٠.

١٩ ـ تراجم الرجال ـ السيد أحمد الحسيني ـ ج ٢ دعاء صنمي قريش صفحة ٨٧٤.

٢٠ ـ كشف الحجب والأستار ـ السيد إعجاز حسين دعاء صنمي قريش صفحة ٣٣٥.

وروى الكليني عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(. . .إن الشيخين ـ أبا بكر وعمر ـ فارقا الدنيا ولم يتوبا ولم يذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين عليه السلام فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) (روضة الكافي ٨/٢٤٦).

لقد وصفوا أبا بكر وعمر **باللات والعزى والجبت والطاغوت والأوثان والفحشاء والمنكر**.

وزعموا أن أبا بكر كان يصلي وراء رسول الله والصنم معلق على رقبته.

روى المجلسي من كتاب الحلبي هذا وهو (تقريب المعارف) رواية عن علي بن الحسين أنه سئل عن أبي بكر وعمر فقال: كافران، كافر من أحبهما» وفي رواية أبي حمزة الثمالي «كافران كافر من

تولاهما» وكرر المجلسي نفس كلام الحلبي (بحار الأنوار٣٠/٣٨٤ ٦٩/١٣٧).

وزعم سليم بن قيس ـ من الشيعة ـ أن علياً كان يلعن الشيخين دائماً (السقيفة لسليم بن قيس).

وذكر بعض الشيعة أن الإمام جعفر الصادق رحمه الله كان يلعنهما رضي الله تعالى عنهما في دبر كل مكتوبة (نفحات اللاهوت للكركي ق ٦/أ ٧٤/ب).

وقد أنشأ الشيعة أدعية عديدة في لعن الشيخين رضي الله تعالى عنهما، ذكروها في كتبهم، ووضعوا في فضلها أحاديث كثيرة، ترغيباً لشيعتهم في قراءتها، والإكثار من ترديدها والدعاء بها.

وسأذكر منها:

الدعاء المسمى بـ«دعاء صنمي قريش»:

هذا الدعاء اعتبره الشيعة من الأدعية الخاصة في لعن الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وابنتيهما عائشة وحفصة زوجتي رسول الله ﷺ.

والشيعة قد زعموا أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه ـ وحاشاه مما نسبه إليه الشيعة ـ كان يقنت في صلاة الوتر بهذا الدعاء، **البلد الأمين** للكفعمي ص٥١١، **والمصباح** له ص٥١١، ونفحات اللاهوت للكركي ق٧٤/ب، **وعلم اليقين** للكاشاني ٢/٧٠١، **وفصل الخطاب** للنوري الطبرسي (ص٢٢١ ـ ٢٢٢). ونسبوا إليه ـ زوراً وبهتاناً ـ أنه قال عنه: «إن الداعي به كالرامي مع النبي صلى الله عليه وآله في بدر وحنين بألف ألف سهم»، ونسبوا إليه كذلك قوله عنه: «إنه من غوامض الأسرار وكرائم الأذكار» (المصادر السابقة نفسها).

وقد زعم الشيعة أنه ـ حاشاه عما نسبوا إليه ـ كان يواضب عليه في ليله ونهاره وأوقات أسحاره (المصادر السابقة نفسها).

قلت: هذا الحديث «دعاء صنمي قريش» **موضوع.**

لا يجوز روايته والعمل به وذلك لما يترتب عليه من تكذيب لله ورسوله وطعن في صحابة نبيه:

فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه ﷺ من السابقين والتابعين لهم بإحسان. وأخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه؛ وذكرهم في آيات من كتابه.

مثل قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾.

وفي الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**».

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، واتفق أصحاب رسول الله ﷺ على بيعة عثمان بعد عمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من**

بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة».

قلت: ومعلوم أن الطعن في الصحابة الكرام، هو اتهام لرسول الله ﷺ نفسه بالفشل في رسالته، وأنه لم يقدر أن يؤسس له أتباعاً مخلصين، فكان ـ على زعم هؤلاء المنافقين الذين يطعنون في أصحاب النبي ﷺ، الذين هم خاصة أتباعه الذين لا يفارقونه حضراً ولا سفراً، وأصهاره، ووزراءه، كانوا لا يؤمنون بما يقول، بل يضمرون النفاق والخيانة له طيلة وقت صحبتهم له.

ثم إنه بعد موته، خانوه في أعظم أمور الدين ـ ويزعم هؤلاء الذين يطعنون في أصحاب النبي ﷺ أن الإمامة هي أعظم أمور الدين ـ خانوه في هذا الأمر العظيم، وبذلك يكون الصحابة رضي الله عنهم، قد أثبتوا للناس جميعاً ـ كما هو لازم قول هؤلاء ـ أن النبي الذي اصطفاه الله على البشر أجمعين، كان مثالاً لأكبر فشل في التاريخ، وكان دينه الذي فضله الله تعالى على كل الأديان، كان أسوأ الأديان حظاً من التوفيق الإلهي، فلم يحمله بعد النبي ﷺ إلا الخونة، ولم ينشره في الارض إلا أهل النفاق والريب فيه، وأن القرآن الذي هو أعظم الكتب، صار بيد أشد الناس خيانة في التاريخ؟؟!!

فتأمل ما الذي يؤدي إليه الطعن في أصحاب النبي ﷺ، من الشناعات التي لا يقرها شرع ولا عقل، والله ثم والله، لا يطعن فيهم إلا حاقد على هذا الدين، ساع في إفساده وإبطاله.

والطعن في الصحابة نفاق، كما قال رسول الله ﷺ: «**آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار**»، وقال ﷺ: «**لا يحب الأنصار إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحب الأنصار أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله**»، وفي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري

رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: **«لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم قد أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»**،

والطعن في الصحابة عموماً طعن في القرآن وتكذيب للآيات من سورة الحشر فقد أثنى الله عز وجل علي المهاجرين من أصحاب نبيه بقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾.

وأثنى الله تعالى على الأنصار من أصحاب نبيه بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾، الدار والإيمان اسمان من أسماء هذه المدينة المباركة.

ثم وصف الله تعالى حال المؤمنين من بعدهم، المؤمنون الذين لزموا الجماعة وتمسكوا بالسنة، المؤمنون الذين أعظم ما في قلوبهم حب الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين والدعاء للصحابة والاستغفار لهم قال تعالى: وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ [الحشر: ١٠].

الحديث الثاني:

قوله ﷺ: **«أُوصِي مَنْ آمَنَ بي وصَدَّقَني بِوَلايَةِ عَلِيَّ فَمَنْ تَوَلاهُ تَوَلاني ومن تَوَلاني فَقَدْ تولَّى الله»**.

أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ١٢/١٢٠/١) من طريق الطبراني: نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا أحمد بن طارق الوابِشِي: نا عمرو بن ثابت عن محمد بن أبي عُبَيْدَةَ بن محمد بن

عمار بن ياسر عن أبيه أبي عبيدة عن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه مرفوعاً.

ثم روى من طريق آخر عن عبدالوهاب بن الضحاك: نا ابن عَيَّاش عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي عبيدة به. ومن طريق ابن لهيعة: حدثني محمد بن عبيد الله به.

ثم أخرجه من طريقين آخرين عن أبي رافع به. ولفظ الترجمة لهذه الطرق.

وأما لفظ الطبراني فهو: «**ومن آمن بي وصدقني فليتول علي بن أبي طالب فإن ولايته ولايتي، وولايتي ولاية الله**».

ومدار الإسنادين على محمد بن عمار بن ياسر وهو مجهول أورده ابن أبي حاتم (٤/١/٤٣) من رواية ابنه أبي عبيدة عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما ابن حبان؛ فذكره في (الثقات) على قاعدته في توثيق المجهولين. ولذلك لم يعتد بتوثيقه الحافظ فقال في التقريب (مقبول) أي: عند المتابعة وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة. وحفيده محمد بن أبي عبيدة لم أجد له ترجمة. قلت هذا كلام الشيخ ناصر في السلسلة ٤٨٨٢. ومحمد بن أبي شيبة؛ فيه ضعف.

فهذا الإسناد ضعيف جداً.

ومدار الإسناد الآخر على محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وهو ضعيف جداً وهو من شيعة الكوفة؛ فهو آفته، وهو صاحب حديث «إذا طنت أذن أحدكم...»، الموضوع الذي حسنه تلميذ الكوثري لجهله بهذا العلم وتراجم الرجال كما تقدم بيانه برقم (٢٦٣١).

وعبدالوهاب بن الضحاك؛ قال أبو حاتم «كذاب» لكن لم يتفرد

به؛ كما يتبين من التخريج السابق فآفة الإسنادين عمرو بن ثابت وابن أبي رافع لأن مدارهما عليهما مع شدة ضعفهما وتشيعهما.

ومع ذلك استروح إلى حديثهما هذا: ابن مذهبهما الشيخ عبدالحسين المتعصب جداً لتشيعه في كتابه الدال عليه (المراجعات ص٢٧) فساقه في مساق المسلَّمات بل نص في المقدمة (ص٥) بما يوهم أنه لا يورد فيه إلا ما صح فقال «وعُنِيتُ بالسنن الصحيحة»!!

ثم روى ابن عساكر من طريق أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمٰن: نا يعقوب بن يوسف بن زياد الضَّبِّي: نا أحمد بن حماد الهَمْدَاني: نا مختار التَّمَّار عن أبي حَيَّان التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ: «**من تولى عليا فقد تولاني ومن تولاني فقد تولى الله عزَّ وجلَّ**»، قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل، وشرُّها المختار هذا وهو ابن نافع التيمي التمار الكوفي. قال البخاري «منكر الحديث». وكذا قال النسائي وأبو حاتم. وقال ابن حبان: «كان يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك».

وأحمد بن حماد الهمداني. قال الذهبي «ضعفه الدارقطني. لا أعرف ذا». وكذا قال في اللسان. ويعقوب بن يوسف: الظاهر أنه ضعفه الدارقطني انظره في اللسان».

(انظر السلسلة الضعيفة للألباني رقم٤٨٨٢).

الحديث الثالث:

حديث: «**يا علي، لا تنم قبل أن تأتي بخمسة أشياء، هي: قراءة القرآن كله، والتصدُّق بأربعة آلاف درهم، وزيارة الكعبة، وحفظ مكانك في الجنة، ورضاء الخصوم**...» إلى آخره.

فأقول: إن هذا الحديث حديث باطل لا أصل له، وفيه من

علامات الوضع ما لا يخفى على أهل العلم، مع أنه قد صح عن النبي - ﷺ - أن قراءة سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تعدل ثلث القرآن. انظر ما رواه البخاري (٥٠١٣) ومسلم (٨١١)، وصح عن النبي - ﷺ - في فضل سورة الفاتحة أحاديث متعددة انظر ما رواه البخاري (٤٤٧٤) ومسلم (٨٠٦)، وكذلك صح في صنوف الذكر من التهليل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك أحاديث ووردت فيها نصوص، لكن هذا الحديث المسؤول عنه بهذا اللفظ وبهذه المقادير والأجور والخصائص لا يصح.

وفي هذا السياق فإني أنبه إلى أن هناك كتاباً يتضمن وصايا من النبي - ﷺ - لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد طُبع مراراً أنه كتاب مكذوب على نبينا - ﷺ -، يجب الحذر منه وتحذير الناس منه. وقد نبّه العلماء على كذب غالب الوصايا المنسوبة إلى النبي - ﷺ - زوراً وبهتاناً والموجَّهة - بزعمهم - إلى عليّ - رضي الله عنه - مبدوءة بعبارة: «يا علي» حتى قال بعض أهل العلم: «إن وصايا علي المصدّرة بياء النداء كلها موضوعة غير قوله - ﷺ: «**يا علي، أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**».

فقد رواه أحمد (٢٧٤٦٧) وانظر ما رواه البخاري (٣٧٠٦) ومسلم (٢٤٠٤) وإن كان في هذا الحصر نظر، لكن يبقى أن غالب هذه الوصايا مكذوب، فعلى المسلم أن يحذر من أمثال هذه الأحاديث وأن يسأل عنها أهل العلم.

ومن هذه الوصايا ما أورده ابن الجوزي في الموضوعات (رقم ١٦٧٧، ١٦٧٨) والصنعاني في الموضوعات (رقم ٨، ٩)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٣٧٣/٢ - ٣٧٦)، والأسرار المرفوعة لملا علي القارئ (رقم ٦١٤)، والمصنوع في معرفة

الحديث الموضوع له أيضاً (رقم ٤٣٦)، والتنكيت والإفادة لابن هِمّات (٤٤ ـ ٤٥). والله أعلم.

الحديث الرابع:

رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:

«من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له اللَّهم أنت حي لا تموت وأنت خالق لا تغلب وبصير لا ترتاب وسميع لا تشك وصادق لا تكذب وغالب لا تغلب وأبدي لا تنفذ وقريب لا تبعد وغافر لا تظلم وصمد لا تطعم وقيوم لا تنام ومجيب لا تسام وجبار لا تقهر وعظيم لا ترام وعالم لا تعلم وقوي لا تضعف وعلي لا توصف ووفي لا تخلف وعدل لا تحيف وغني لا تفتقر وحليم لا تجور ومنيع لا تقهر ومعروف لا تنكر ووكيل لا تحقر وقدير لا تستأمر وفرد لا تستشير ووهاب لا تمل وسريع لا تذهل وجواد لا تبخل وعزيز لا تذل وحافظ لا تغفل وقائم لا تنام ومحتجب لا ترى ودائم لا تفنى وباق لا تبلى وواحد لا تشبه ومقتدر لا تنازع».

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«والذي بعثني بالحق لو دعا بهذه الدعوات والأسماء على صفائح الحديد لذابت ولو دعى بها على ماء جار لسكن ومن بلغ إليه الجوع والعطش ثم دعا ربه أطعمه وسقاه ولو أن بينه وبين موضع يريد جبل لاتسعت له الحيل حتى يسلكه إلى الموضع ولو دعى على مجنون لأفاق ولو دعا على امرأة قد عسر عليها ولدها لهون عليها ولدها ولو دعا بها والمدينة تحترق وفيها منزله لنجا ولم يحترق ولو دعا بها أربعين ليلة من ليالي الجمعة غفر الله له كل ذنب بينه وبين الله عز وجل ولو أنه دخل على سلطان جائر ثم دعا بها قبل أن ينظر السلطان إليه لخلصه الله

من شره ولو دعا بها عند منامه بعث الله بكل حرف منها سبعمائة ألف ملك من الروحانين وجوههم أحسن من الشمس والقمر يسبحون له ويستغفرن له ويدعون ويكتبون له الحسنات ويمحون عنه السيئات ويرفعون له الدرجات».

فقال سلمان: يا رسول الله أيعطي الله بهذه الأسماء كل هذا الخير؟

فقال: «**لا تخبره للناس حتى أخبرك بأعظم منها فإني أخشى أن يدعوا العمل ويقتصر على هذا**».

ثم قال: «**من نام وقد دعا فإن مات مات شهيداً وإن عمل الكبائر وغفر لأهل بيته ومن دعا بها قضى الله له ألف ألف حاجة**».

ثانياً: (درجة الحديث ومقالات العلماء فيه):

هذا الحديث كذبٌ مفترى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يخلو سندٌ من أسانيده من كذّاب أو وضّاع، وفي متنه كلماتٌ ركيكةٌ يتنزه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مثلها.

وإليكم أقوال العلماء ممن وقفت عليهم:

١ ـ قال الإمام أبو نعيم الأصفهاني في الحلية (٨/٥٥ ـ ٥٦): «هذا حديث لا يُعرف إلا من هذا الوجه وموسى بن يزيد ومن دون إبراهيم وسفيان فيهم جهالة ومن دعا الله بدون هذه الأسماء بخالص من قلبه وثابت معرفته ويقينه يسرع له الإجابة فيما دعا به من عظيم حوائجه».

٢ ـ وقال الإمام ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٧٥ ـ ١٧٧): **موضوع.**

٣ ـ وقال الإمام الذهبي في تلخيص الموضوعات (٨٦١): **وهو مما تشهد قلوب الجهال بوضعه، فضلاً عن الفضلاء.**

٤ ـ وقال الإمام ابن القيم الجوزية في المنار المنيف (ص٤٥): وهذا وأمثاله مما لا يرتاب من له أدنى معرفة بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكلامه أنه موضوع مختلق وإفك مفترى عليه.

٥ ـ وذكره الإمام السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٣٥٠/٣٥٢٢ ـ) ونقل كلام ابن الجوزي نقل إقرار من غير إنكار.

٦ ـ وذكره الإمام ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (٣٢٠/٢ ـ ٣٢١).

٧ ـ ونقل الإمام الملا علي القاري كلام ابن القيم في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص٤٠٠) نقل إقرار من غير إنكار.

٨ ـ وقال الإمام العجلوني في كشف الخفاء: موضوع ومختلق مصنوع.

٩ ـ وقال الإمام القاوقجي الطرابلسي في اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع (ص١٢١): «موضوع» ثم نقل كلام ابن القيم.

١٠ ـ وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٧٨٠) موضوع.



المبحث الثاني
الأحاديث الضعيفة المنتشرة في المجلات والجرائد

قلت: والصحف والمجلات المنتشرة في العالم العربي داخله وخارجه قد زادت على المائة كنت قد أوردت اسمائها ثم طلب مني مشرفي حذفها.

قلت: ونظرا لكثرتها اخترت ما ورد في بعضها فقط.

الموضوع الأول:

طرحت جريدة الجزيرة السعودية تقليل المواد الدينية وإدخال الموسيقى في التعليم في:

(العدد رقم ٨٨١٧ بتاريخ ١٤٢٣/١١/١٥ الموافق ٢٠٠٣/١/١٨م)

في هذا العدد استطلعت الجريدة آراء مجموعة ممن يروقون لها في موضوع تغيير مناهج التعليم في السعودية والدعوة إلى تدريس الموسيقى في المدارس السعودية.

قلت: وقد ألف الشيخ ناصر الدين الألباني كتابا اسماه «تحريم آلات الطرب».

وأزيد هنا أن علماء المملكة العربية السعودية يجمعون على تحريم الموسيقى.

الموضوع الثاني:

هو **الاحتفال بالمولد النبوي** وهو موضوع تكتب عنه الصحف كل عام إما احتفالاً به أو رداً على المؤيدين للاحتفال.

ومنها على سبيل المثال: «جريدة الصباح المغربية».

العدد ٢٤٧٤ السنة الثامنة ليوم الإثنين ٢٤ مارس ٢٠٠٨.

قلت: فالاحتفال بالمولد النبوي من يوم الإثنين الحادي عشر من ربيع الأول كل عام؛ يوم يتقرب الناس فيه إلى الله جل وعلا وذلك لأنه اليوم الذي ولد فيه النبي ﷺ؛ فحباً له وتقديراً اجتمعوا واحتفلوا؛ بل وأصبح عطلة رسمية في كثير من الدول الإسلامية لا لشيء إلا لأن النصارى احتفلوا بمولد عيسى عليه السلام. فهل لهذا التخصيص والمناسبة أصل في السنة أم لا؟

وحيث تعم الاحتفالات المبهرة أرجاء البلدان بهذه المناسبة، تتربع مدينة القاهرة على مكان الصدارة في مظاهر الاحتفال فتنتشر بها مظاهر الاحتفال، بدءاً من إقامة سرادقات الإنشاد الديني والابتهالات في مدح نبي الرحمة، ومروراً بتسيير مواكب الطرق الصوفية التي تطوف الأحياء التي يشع منها عبق التاريخ مثل الحسين والسيدة زينب والقلعة، وانتهاءً ببيع الحلوى وعروس المولد.

فمع إطلالة شهر ربيع الأول من كل عام يحتفل المصريون بذكرى مولد النبي محمد «ﷺ» ويتخذ الاحتفال طيلة هذا الشهر أشكالاً

عديدة كإقامة السرادقات في الميادين والشوارع وإقامة مجالس الذكر وتلاوة القرآن الكريم إضافة لازدهار عروض الفنون الشعبية.

وتعتبر معظم القبائل في القرى والمدن المصرية شهر ربيع الأول فرصة لتقوية الروابط الاجتماعية حيث يقبلون على التعارف والمشاركة في إحياء لياليه وإقامة الولائم وتبادل الزيارات والتهاني بالمولد النبوي الشريف وتتباين مظاهر احتفالات المصريين بذكرى المولد النبوي الشريف في المدن والقرى.

وتقام على هامش الاحتفالات بالمولد في المحافظات المصرية شعائر غاية في الطرافة تبدأ بالوفاء بالنذور لدى «العتبات المقدسة» لدى المصريين ـ ويقصد بها أضرحة الأولياء مثل السيد البدوي بمحافظة الغربية ـ دلتا مصر ـ وسيدي الدسوقي ـ بمحافظة كفر الشيخ ـ وغيرها من المزارات الدينية التي يقصدها البسطاء ـ وتضم أيضاً عقد الزواج الجماعي في هذه الموالد، بخلاف إقامة مهرجانات «الختان» الجماعية التي تتم في مشهد قلما وجد سوى في مصر.

ولعل من أبرز مظاهر احتفالات المولد النبوي في المدن هو ازدحام الشوارع والميادين بباعة «حلوى المولد» وعروس المولد التي تصنع من قوالب الحلوى في صورة عروسة وحصان ويرجع بعض المؤرخين تاريخ ظهور عروسه المولد في مصر إلى العصر الفاطمي، أما البعض فيؤكد أنها عادة مصرية خالصة رابطين بينها وبين معرفة المصريين بعروس النيل منذ العصور الفرعونية بجانب إقامة الندوات الدينية في المساجد وإقامة أمسية دينية كبرى يحضرها المحافظون ورؤساء المدن وتتخذ طابعاً رسمياً في تنظيمها.

أما القرى التي تنتشر فيها الطرق الصوفية وأضرحة الأولياء والعارفين فتخرج «دورة المولد» في صبيحة يوم الثاني عشر من شهر

ربيع الأول في صورة كرنفالات شعبية ينظمها رجال الطرق الصوفية ويتقدمها الخيالة وراكبوا الإبل المزانة بقطع القماش المزركشة يليها أتباع الطرق الصوفية حاملين الدفوف والسيوف يتبعهم أصحاب الحرف المختلفة فيطوفون أرجاء القرى ويصلون إلى المدن أحياناً ويبدأون من أمام أضرحة العارفين وينتهون عندها في حركة دائرية حول القرية.

وفي الطريق تلقي عليهم النساء من شبابيك وشرفات المنازل الحلوى «وترش» عليهم الروائح العطرية وتصدح بالزغاريد والدعاء بأن تعود تلك المناسبة والجميع في خير وسلام. وكعادة المصريين في الاحتفالات بالمناسبات المختلفة للخروج من عوالم حياتهم الضيقة إلى عوالم أكثر بهجة ورحابة فتقام ولائم الطعام في الدواوين وينشد الفنانون الشعبيون الأشعار والابتهالات وتقام حلقات الذكر.

وفي مناسبة المولد الشريف لا بد من قيام كل أسرة بإرسال حلوى المولد والعشاء أي اللحوم والخضراوات لكل بناتها المتزوجات وتتلق كل فتاة مخطوبة حلوى المولد والعشاء من خطيبها أيضاً. يذكر أن قرى مصر وخاصة في الصعيد تتميز الحياة الدينية فيها بانتشار الطرق الصوفية فيها بصورة واسعة فلا تخلو قرية مصرية من وجود طريقة صوفية بها منذ مئات السنين.

والزحام الشديد أكثر ما يميز الموالد ويقال: أن عدد الطرق الصوفية بلغ في مصر العثمانية ٨٠ فرقة لكل منها فروع في القرى والمدن، وكان لكل طريقة وما زال شعارها وأورادها الخاصة بها... ويحرص أتباع كل طريقة على ترديد الأوراد الخاصة بهم ويتلونها بشكل جماعي في وقت يحدده شيخ الطريقة، وقد ساعد ارتباط تلك الطرق بأسماء بعض المشايخ والأولياء في انتشارها في الريف انتشاراً واسعاً وذلك مثل الطريقة الشاذلي نسبة للشيخ أبو الحسن الشاذلية

والطريقة الأحمدية نسبة للسيد أحمد البدوي والطريقة الرفاعية نسبة إلى أحمد الرفاعي.

ولا يقتصر احتفال الطرق الصوفية بالمولد النبوي الشريف بل تحتفل بمولد الأولياء الصالحين في المحافظات والمدن والقرى ومن الموالد التي تشهد جمهوراً كبيراً من الزوار والمريدين مولد سيدي عبدالرحيم القنائي في قنا ومولد سيدي أبو الحجاج الأقصري في الأقصر ومولد سيدي إبراهيم السوقي في دسوق ومولد سيدي جلال الدين في منفلوط وغيرها من الموالد التي لا حصر لها كما يقول الدكتور نبيل السيد الحوفي أستاذ التاريخ الحديث في جامعة المنيا بصعيد مصر: والتي تقام في القرى والمدن التي تنتشر فبها الأضرحة الخاصة بالمشايخ والأولياء والعارفين والذي يعتقد الناس في كراماتهم وبركاتهم فيزورون أضرحتهم للدعاء أملاً في أن يتقبل الله الدعاء ببركة هؤلاء المشايخ والأولياء.

أدلة المحتفلين بالمولد النبوي:

١ ـ أن في ذلك تعظيماً للنبي ﷺ.

٢ ـ الاحتجاج بأن هذا عمل كثير من الناس في كثير من البلدان.

٣ ـ إن في إقامة المولد إحياءً لذكرى النبي ﷺ.

٤ ـ الاحتفال بذكرى المولد النبوي أحدثه ملك عادل عالم، قصد به التقرب إلى الله!

٥ ـ إن إقامة المولد من قبيل البدعة الحسنة.

٦ ـ إن الاحتفال بذكرى مولده ﷺ ينبئ عن محبته.

٧ ـ إن في إحياء ذكرى المولد وقراءة سيرة الرسول ﷺ في هذه المناسبة حثاً على الاقتداء والتأسي به.

وقال الحبيب الجفري: المولد سنة من سنن الرسول ﷺ وهو سنة مؤكدة، لا نقول مباحاً بل سنة مؤكدة. واستدل: بقول الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ . . .

وقال أيضاً: «ليس فقط نحن من يحتفل به، الكائنات كلها تحتفل بالمولد».

وقال أيضاً: «الصحابة بذلوا الأرواح تحت قدميه ﷺ ونحن نستكثر أن نذكر فيها ولادته».

وأما الرد على المحتفلين في المولد النبوي وتخصيص يوم الإثنين من ربيع الأول له:

فقد جاء في (**صحيفة الجزيرة**) من يوم الأربعاء العاشر من ربيع الأول من عام ١٤٢٩ للهجرة في العدد ١٢٩٨٤: ولذا من الغريب أن يستدل به في الاحتفال بيوم المولد مع أن الـ(١٢) قد يوافق غير يوم الإثنين، كما وافق في هذا العام (١٤٢٩هـ) يوم الخميس، فالأمر مع ما فيه من تحريف نصوص الشرع وتحميلها ما لا تحتمل، هو أيضاً من الجهل بالواقع ـ أو الغفلة عنه ـ من جهة ثانية. بل الغالب أن الثاني عشر من ربيع الأول لا يوافق الإثنين شأنه شأن سائر الأيام: ففي عام (١٤٢٠) وافق الثاني عشر من ربيع الأول يوم السبت. وفي عام (١٤٢١) وافق يوم الخميس. وفي عام (١٤٢٢) وافق يوم الإثنين. وفي عام (١٤٢٣) وافق يوم الجمعة. وفي عام (١٤٢٤) وافق يوم الأربعاء. وفي عام (١٤٢٥) وافق يوم الأحد. وفي عام (١٤٢٦) وافق يوم الخميس. وفي عام (١٤٢٧) وافق يوم الثلاثاء. وفي عام (١٤٢٨) وافق

يوم السبت. وفي هذا العام (١٤٢٩) وافق يوم الخميس.

فأنت تلحظ أن يوم الإثنين خلال عشر سنين لم يتوافق مع تاريخ الـ(١٢) من ربيع الأول إلا في مرة واحدة عام ١٤٢٢هـ.

وكذا الحال من عام (١٤١٠ إلى عام ١٤١٩هـ) عشر سنوات لم يتوافق يوم الإثنين مع تاريخ الـ(١٢) من ربيع الأول إلا في مرة واحدة، في عام (١٤١٤).

وكذا في الأعوام العشرة (١٤٠٠ ـ ١٤٠٩هـ) لم يتوافقها إلا في عام (١٤٠٦).

ولعل هذا من حكمة الله الكونية الموافقة لحكمه الشرعي في إبطال هذه البدع والدلالة عليها على أنه قد ثبت تحديد اليوم الذي ولد فيه بيوم الإثنين، وكذا الشهر بربيع الأول ولم يثبت تحديد تاريخ ولادته عند المؤلفين في السيرة النبوية ولذا اختلفوا فقيل يوم الثاني، وقيل: السابع، ومنهم من يقول: التاسع، وأكثرهم ـ لاسيما المعاصرين ـ يقولون: اليوم الثاني عشر.

وقد بيّن النبي ـ ﷺ ـ بياناً كافيا شافياً فيما يخص هذا اليوم وذلك من وجهين:

الأول: **فضائله**، وذكر منها: أنه يوم ولادته ويوم بعثته (أو إنزال القرآن عليه) ويضاف من حديث آخر: أنه يوم ترفع فيه الأعمال. وقد وافقت ولادة النبي فيه تشريفاً له بالولادة في الزمان الفاضل كما ولد في المكان الفاضل.

ومما ورد في فضله:

ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**تفتح أبواب الجنة يوم الإثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك**

بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا أنظروا هذين حتى يصطلحا أنظروا هذين حتى يصطلحا» أخرجه مسلم.

- وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله - ﷺ - قال: «**تعرض أعمال الناس في كل جمعة - أي أسبوع - مرتين يوم الإثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبداً بينه وبين أخيه شحناء فيقال اتركوا هذين حتى يفيئا**» أخرجه مسلم.

ومما ورد في شرعية صيامه:

- حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن صيام الإثنين؟ فقال: «**ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت، أو أنزل علي فيه**». أخرجه مسلم.

- وحديث عائشة وحفصة - رضي الله عنهما - قالتا: «**كان رسول الله - ﷺ - يصوم الإثنين والخميس**» أخرجه النسائي.

ولا يشرع فيه الفرح بمولده أو بعثته في هذا اليوم بخصوصه بل ذلك مشروع في كل وقت، وفي كل مناسبة يرد ذكر له فيها.

كما أن الصلاة عليه لا تختص بزمان معين أو مكان معين بل في كل وقت.

- الاحتفاء بيوم الإثنين بصيامه وليس بالابتداع فيه فضلاً عن إقامة الولائم والحفلات التي هي عكس الصيام حقيقة ومقصوداً.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في فتح الباري: (الأيام التي يحدث فيها حوادث من نعم الله على عباده لو صامها بعض الناس شكراً من غير اتخاذها عيداً كان حسناً، استدلالاً بصيام النبي ﷺ عاشوراء لما أخبره اليهود بصيام موسى له شكراً وبقول النبي ﷺ لما

سئل عن صيام يوم الإثنين قال: «**ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه**».

وفي الحديث إشارة إلى عدم الاحتفال به أو تخصيصه بغير الصوم من أربعة أوجه:

الوجه الأول: شرعية صومه لأن شرعية صوم اليوم تدل على تحريم اتخاذه عيداً ولذا يحرص صيام العيدين وقد سئل النبي عن صيام يوم الإثنين فقال: «**ذلك يوم ولدت فيه. . .**» فهو إشارة منه إلى شرعية صومه وعدم اتخاذه عيداً بسبب ولادته فيه ﷺ، وكان هذا من إلهام الله تعالى لنبيه ﷺ في النطق بالغيب بالتحذير مما سيكون بعده من بدعة الموالد، فشرع صيامه قطعاً لبدعة اتخاذه عيداً.

الوجه الثاني: إنه قرن كونه يوم ولادته بأمر آخر وهو بعثته «**أو إنزال القرآن عليه**» إشارة إلى أن يوم الإثنين لا يختص بكونه يوم ولادته فحسب، بل هو ـ أيضاً ـ يوم تشريفه بالرسالة ففيه إشارة أخرى إلى عدم اتخاذه عيداً، لأن زمانهما مختلف، فيوم ولادته في ربيع الأول على الاختلاف في تحديد تاريخ اليوم، ويوم إنزال القرآن عليه في شهر رمضان، وكذا يوم بعثته هو في الأصل مختلف في التاريخ عن يوم ولادته، فكما لا يصح الاحتفال بيوم الإثنين لكونه ـ ﷺ ـ بعث فيه، أو يوم الإثنين من رمضان لكونه أنزل عليه القرآن فيه، ولم يقل بالاحتفال بهما أحد، فكذلك لا يصح الاحتفال بيوم الإثنين من ربيع الأول لكونه ـ ﷺ ـ ولد فيه، ولو صح فيه لصح في البقية، وإلا كان تحكماً، والتحكم دليل البطلان، وهو ترجيح وجه على وجه بلا برهان.

ولعل في إخفاء الله تعالى بالتحديد واليقين تاريخ ولادته وتاريخ بعثته وتاريخ إنزال القرآن عليه حتى لا يكون لمبطل ومحدث متمسك بذلك، وهذا في إخفاء الزمان درءاً للفتنة نظير الإخفاء في المكان لقبور

غالب الأنبياء، حتى لا يفتتن الناس بعبادتهم، ولذا عبدوا من دونهم ممن ادعيت لهم الولاية، وهو من إكرام الله تعالى لأنبيائه في تكميل إخلاص عبوديتهم لله تعالى في الحياة والممات، ومن استجابة الله تعالى لدعواتهم، كما دعا إبراهيم ـ عليه السلام ـ وأتباعه: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [(٥) سورة الممتحنة]، وكما أمر موسى أتباعه بالدعاء: ﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [(٨٥) سورة يونس]. وكما دعا سيد الموحدين وخاتم النبيين ـ ﷺ ـ: «**اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد**»، وهو وإن لم يخف الله قبره فقد استجاب الله دعاءه، بحيث يتعسر أو يتعذر حسا استقباله بالصلاة.

الوجه الثالث: أن النبي ـ ﷺ ـ ذكر بعض خصائص يوم الإثنين في جواب من سأله عن صيامه، وكون الجواب بذلك وارد في هذا السياق هو إشارة منه ـ ﷺ ـ إلى أن على المسلم أن يهتم ويعتني بما يعود عليه بالنفع والخير في أمر دينه ودنياه، وأن يوم الإثنين مع ما له من الخصائص لشخص النبي ـ ﷺ ـ والتي تجاوز خيرها لعموم الأمة، إلا أن المشروع في حق الأمانة إنما هو صيامه الذي يعود عليهم نفعه ويكون لهم ذخره في الدار الآخرة، والجواب في هذا الحديث بذلك هو في المعنى والمضمون نظير جوابه ـ ﷺ ـ السائل عن الساعة بقوله: «**ما أعددت لها؟**»، فكأن الله تعالى ألهم السائل أن يسأل عن صيام هذا اليوم ليبين النبي ـ ﷺ ـ للأمة ما يشرع لها فيه.

الوجه الرابع: موافقة الحكم الشرعي في هذا الحديث بشرعية صيامه للقدر الكوني بانتقال النبي ـ ﷺ ـ إلى الرفيق الأعلى في نفس اليوم الذي ولد فيه، ففيه إشارة واضحة إلى عدم تخصيصه بغير ما خصه الشارع به، وهو الصيام، وقد أجرى الله فيه ما أجرى من النعم، كما قدر ما قدر فيه من المصائب، فهو مع ذلك يوم كسائر أيام الله

تعالى لا يصح اتخاذه عيداً ولا مأتماً، فلا يتخذ عيداً للفرح بسبب ولادته - ﷺ - فيه أو بعثته، كما لا يتخذ عيد مأتم بسبب وفاته - ﷺ - فيه، وليس الفرح بيوم ولادته بأولى من العزاء بيوم فقده، بل إن الرزية على الأمة بفقده أعظم، ولذا أحسن العلامة تاج الدين الفاكهاني غاية الإحسان حين قال: (الشهر الذي ولد فيه ﷺ وهو ربيع الأول، هو بعينه الذي توفي فيه، فليس الفرح بأولى من الحزن فيه).

ومثل هذا في موافقة الحكم الشرعي للقدر الكوني - والله تعالى أعلم - يوم عاشوراء، حيث أجرى الله فيه ما أجرى من الإنعام على نبي من أولي العزم من الرسل، وهو موسى - عليه السلام - حيث نجاه الله وقومه فيه من بطش فرعون وقومه، كما قدر ما قدر من المصائب والرزايا بقتل ولي من أولياء الله تعالى وهو الحسين بن علي - رضي الله عنهما - سبط النبي - ﷺ - وريحانته وسيد شباب أهل الجنة.

فأتى تقدير الله تعالى الكوني القدري لهذه الرزية العظيمة، والحادث الجلل، والمصاب العظيم في هذا اليوم، موافقاً للحكم الشرعي الوارد سلفاً بشرعية صيامه شكراً، لا باتخاذه مأتماً.

ويوم **عاشوراء** هو يوم شكر للمسلمين على نجاة موسى - عليه السلام - ومع ذلك ليس هو يوم فرح مطلق أو عيد مطلق، ولذا شرع صيامه للتفريق بينه وبين العيد، فلا يصح اتخاذه عيداً كما يفعل اليهود، ومأتماً كما يفعل الرافضة، بل يشرع صيامه كما حث الشرع، فهو في هذا نظير يوم الإثنين سواء بسواء.

والحاصل: إن جميع هذه الوجوه والإشارات المستنبطة من هذا الحديث الشريف قد اتفقت وتواردت على عدم جواز الاحتفال بهذا اليوم واتخاذه عيداً أو مأتماً. انتهى.

أقوال بعض علماء الأمة في بدعة المولد:

فقد تظافرت أقوال علماء المسلمين وتواترت فتاويهم في القديم والحديث على بدعية الاحتفال بمولد سيد البشر، وأنه مما دخل في ديننا من قبل **العبيديين الفاطميين**، وهاك أقوال هؤلاء العلماء الأجلاء، واستمع لما ينصون عليه حتى لا تلتبس عليك الشكوك والأوهام من هنا أو هناك:

١ ـ الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي المشهور بالفاكهاني المالكي رحمه الله:

قال: (لا أعلم لهذا المولد أصلاً في كتاب ولا سنة، ولا ينقل عمله عن أحد من علماء الأمة، الذين هم القدوة في الدين، المتمسكون بآثار المتقدمين، بل هو بدعة أحدثها البطالون، وشهوة نفس اعتنى بها الأكالون... إلخ) السنن والمبتدعات ص: ١٤٣.

٢ ـ الحافظ أبو زرعة العراقي رحمه الله:

قال: (لا نعلم ذلك ـ أي عمل المولد ـ ولو بإطعام الطعام عن السلف) تشنيف الآذان ص: ١٣٦.

٣ ـ الإمام الشاطبي المالكي رحمه الله:

فقد عد أنواع البدع ومنها (اتخاذ يوم ولادة النبي ﷺ عيداً، وذمه المولد) الاعتصام، ص: ٣٤.

٤ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

قال: (وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية، كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال: إنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر من ذي الحجة، وأول جمعة من رجب، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف،

ولم يفعلها، والله سبحانه وتعالى أعلم) مجموع الفتاوى ٢٥/ ٢٩٨.

٥ ـ العلامة الألباني رحمه الله:

قال: (ونحن ـ وإياهم ـ مجمعون على أن هذا الاحتفال أمر حادث لم يكن، ليس فقط في عهده ﷺ، بل ولا في عهد القرون الثلاثة، ومن البدهي أن النبي في حياته لم يكن ليحتفل بولادة إنسان ما إنما هي طريقة نصرانية مسيحية لا يعرفه الإسلام مطلقاً في القرون المذكورة).

٦ ـ شيخ الإسلام ابن باز رحمه الله:

قال: (وإحداث مثل هذه الموالد يفهم منه أن الله سبحانه وتعالى لم يكمل الدين لهذه الأمة، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبلغ ما ينبغي للأمة أن تعمل به... حتى أتى هؤلاء المتأخرون فأحدثوا في دين الله...) التحذير من البدع ص٤.

٧ ـ العلامة ابن عثيمين رحمه الله:

قال: (الاحتفال بمولد النبي ﷺ من أجل التقرب إلى الله وتعظيم رسوله ﷺ عبادة، وإذا كان عبادة فإنه لا يجوز أبداً أن يحدث في دين الله ما ليس منه، فالاحتفال بالمولد بدعة محرمة. مجلة المجاهد: عدد ٢٢.

٨ ـ الشيخ يوسف القرضاوي:

قال: الأعياد عندنا مرتبطة بشعائر، والذي حددها هو صاحب المولد ﷺ، وهو القائل: «**إن الله أبدلكما بيومي الجاهلية: عيد الفطر وعيد الأضحى**»، ولم يجعل يوم مولده عيداً؛ لأن مولده ﷺ مولداً عادياً، فالمسيح ولد من غير أب، وحدثت حوله ضجة، واهتم القرآن به، وذكره في سورة مريم وآل عمران، ولذلك لم تذكر قصة المولد

في القرآن قط، على خلاف ما ذكر، كالهجرة والمعراج والغزوات وهذه الأشياء، فلذلك لم يشرع لنا الاحتفال بالمولد أو التعبد بالاحتفال بالمولد، فنحن في هذا متبعون ولسنا مبتدعين، متبعون لما شرعه النبي) [من برنامج الشريعة والحياة برنامج على قناة الجزيرة].

٩ ـ العلامة الفوزان حفظه الله:

قال: (وإذا عرضنا الاحتفال بالمولد النبوي فلم نجد له أصلاً في سنة رسول الله، ولا في سنة خلفائه الراشدين، إذاً فهو من محدثات الأمور، ومن البدع المضللة) [حقوق النبي بين الإجلال والإخلال ص: ١٣٩].

ـ الخلاصة:

يتبين بهذه النقولات أن السلف الصالح لم يحتفلوا بمولد النبي ﷺ، ولم يكن تركهم إياه إلا لكونه لا خير فيه، ومن المعلوم المتقرر:

أن كل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف.

وأما حكمه؛ فكما سبق آنفاً، حكم أئمة الإسلام، والعلماء الأعلام، الذين اتفقوا على أنه من المحدثات المبتدعات، وأن الاحتفال به من الأمور المحرمات.



المبحث الثالث
الأحاديث الضعيفة المنتشرة في الخطب

وأما بالنسبة للأحاديث الضعيفة والموضوعة المنتشرة في الخطب المنبرية فهي كثيرة ومتكررة أقصد بالتكرار هو تكرار الحديث على ألسنة الخطباء حسب تكرر المناسبة.

فهذه مجموعة من الأحاديث سمعتها شخصياً في أماكن متعددة في دول عربية وغيرها.

قلت: اعلم أن الدول العربية هي الأصل في نشر الدين! فما يشتهر فيها يشتهر في أرجاء المعمورة.

الموضوع الأول:

قال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ:

... ويقرأ [أي خطيب المسجد] لهم من ورقتين أحاديث كتبها، أو كُتِبتْ له،وأكثرُها ضعيفٌ لا يصحّ، وكان يعلق على بعضها من ذاكرته، ويرفع بذلك صوته، فذكر جملةً متداولة اليوم؛ وهي: «الدين المعاملة»، فكذب على النبي ﷺ، ونسبها إليه أكثر من مرة، بل زاد الطين بلة وزعم أنها من مفاخر الإسلام، وأن النبي ﷺ حصر الإسلام في كلمتين فقط: «الدين المعاملة» ! ولعله اشتبه عليه بقوله ﷺ:

«**الدين النصيحة**»؛ ولا أصل لذلك، ولا في الأحاديث الموضوعة! والله المستعان.

المصدر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١/٥).

الموضوع الثاني:

وهذا الحديث يقال قبل رمضان من كل عام؛ ولقد سمعت أنا شخصياً هذا الحديث تحديداً في أكثر من خطبة في السعودية وغيرها؛ بل وألفت بسببه كتاباً أسميته: «حكم العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال»:

فعن سلمان قال خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان فقال: «**أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم، شهر مبارك، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، جعل الله صيامه فريضة وقيام ليله تطوعاً، من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه، ومن أدى فيه فريضة كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه، وهو شهر الصبر، والصبر ثوابه الجنة، وشهر المواساة، وشهر يزداد فيه رزق المؤمن، من فطر فيه صائماً كان مغفرة لذنوبه وعتق رقبته من النار وكان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيء**»، قالوا: ليس كلنا نجد ما يفطر الصائم، فقال: «**يعطي الله هذا الثواب من فطر صائما على تمرة أو شربة ماء أو مذقة لبن وهو شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار من خفف عن مملوكه غفر الله له وأعتقه من النار واستكثروا فيه من أربع خصال: خصلتين ترضون بهما ربكم وخصلتين لا غنى بكم عنهما؛ فأما الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم: فشهادة أن لا إله إلا الله وتستغفرونه، وأما اللتان لا غنى بكم عنهما: فتسألون الله الجنة وتعوذون به من النار ومن أشبع فيه صائما سقاه الله**

من حوضي شربة لا يظمأ حتى يدخل الجنة».

موجود في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم (١ / ٢٤٩)، «السلسلة الضعيفة» برقم: ٨٧١.

وقال عنه الشيخ الألباني: **حديث منكر.**

قلت: والغريب أن هذا الحديب مترتب عليه أجر واعتقاد... وبالاتفاق لا يثبتان إلا بنص صحيح.

وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٠/٨٤ ـ ٨٦) عن هذا الحديث فقالت اللجنة:

«حديث سلمان رواه ابن خزيمة في صحيحه فقال: باب في فضائل شهر رمضان إن صح الخبر، ثم قال: حدثنا علي بن حجر السعدي حدثنا يوسف بن زياد حدثنا همام بن يحيى عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال: خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان فقال: **«أيها الناس، قد أظلكم شهر عظيم، شهر مبارك، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، جعل الله صيامه فريضة، وقيام ليله تطوعاً، من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه، ومن أدى فيه فريضة كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه، وهو شهر الصبر، والصبر ثوابه الجنة، وشهر المواساة، وشهر يزداد فيه رزق المؤمن، من فطر فيه صائماً كان مغفرة لذنوبه، وعتق رقبته من النار، وكان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيء»**، قالوا: ليس كلنا نجد ما يفطر الصائم، فقال: **«يعطي الله هذا الثواب من فطر صائماً على تمرة أو شربة ماء أو مذقة لبن، وهو شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار، من خفف عن مملوكه غفر الله له، وأعتقه من النار، فاستكثروا فيه من أربع خصال:**

خصلتين ترضون بهما ربكم، وخصلتين لا غنى بكم عنهما: فأما الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم: فشهادة أن لا إلـٰه إلا الله، وتستغفرونه، وأما اللتان لا غنى بكم عنهما: فتسألون الله الجنة، وتعوذون به من النار، ومن أشبع فيه صائماً سقاه الله من حوضي شربةً لا يظمأ حتى يدخل الجنة».

في سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف لسوء حفظه، وفي سنده أيضاً يوسف بن زياد البصري وهو منكر الحديث، وفيه أيضاً همام بن يحيى بن دينار العودي، قال فيه ابن حجر في التقريب: ثقة ربما وهم.

وعلى هذا؛ فالحديث بهذا السند ليس بمكذوب، **لكنه ضعيف**، ومع ذلك ففضائل رمضان كثيرة ثابتة في الأحاديث الصحيحة.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم» انتهى.

«فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (١٠/٨٤ ـ ٨٦).

وأزيد هنا بعض الأحاديث للفائدة وهي منتشرة ومشتهرة وقد سمعتها أنا شخصياً:

١ ـ **(صيام رمضان بالمدينة كصيام ألف شهر فيما سواه)** وفي لفظ: **(خير من ألف رمضان فيما سواه من البلدان)**. أخرجه البيهقي وقال: إسناده ضعيف. وأخرجه الطبراني في الكبير، والضياء في المختارة. وقال الهيثمي: فيه عبدالله بن كثير وهو ضعيف. وقال الذهبي في الميزان: إسناد مظلم.

٢ ـ **(إن في السماء ملائكة لا يعلم عددهم إلا الله فإذا دخل رمضان استأذنوا ربهم أن يحضروا مع أمة محمد ـ ﷺ ـ صلاة**

التراويح) أخرجه البيهقي في الشعب ٣/٣٣٧ موقوفًا على علي. وضعفه السيوطي في الدر المنثور ٨/٥٨٢، والمتقي الهندي في كنزل العمال ٨/٤١٠.

٣ ـ (لا يقبل الله لصاحب بدعة صوماً، ولا صرفاً، ولا عدلاً، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين).

حديث موضوع: انظر سنن ابن ماجه تخريج الألباني (٤٩)، والسلسلة الضعيفة(١٤٩٣).

٤ ـ روي أنه ﷺ **(مسح أعلى الخف وأسفله).**

حديث ضعيف: انظر سنن ابن ماجه تخريج الألباني(٥٥٠). وضعيف أبي داود (٢٢)، والمشكاة (٥٢١).

٥ ـ (إياكم وخضراء الدمن، قالوا: وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء).

حديث ضعيف: انظر السلسلة الضعيفة (١٤)، وكتاب فتاوى مهمة لنساء الأمة لعمرو عبدالمنعم سليم ص:(٣٢٠).

٦ ـ (من أذن محتسبا سبع سنين، كتب الله له براءة من النار).

حديث ضعيف: انظر المشكاة (٦٦٤)، والسلسلة الضعيفة (٨٥٠)، وسنن ابن ماجه تخريج الألباني ٧٢٧.

٧ ـ (جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراركم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسل سيوفكم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجمروها في الجمع).

حديث ضعيف: انظر التعليق الرغيب ١/١٢٠ ـ ١٢١. وإرواء الغليل ٧/٣٦٢، وسنن ابن ماجه تخريج الألباني (٧٥٠).

٨ ـ (إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد، فاشهدوا له بالإيمان قال تعالى:

﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾.

حديث ضعيف: انظر المشكاة (٧٢٣)، والسلسلة الضعيفة (١٧٨٢)، وسنن ابن ماجه تخريج الألباني(٨٠٢).

٩ ـ (إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها، فإن الله تعالى ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا فيقول: ألا مستغفر لي فأغفر له ألا مسترزق فأرزقه ألا مبتلى فأعافيه ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر).

حديث ضعيف جداً أو موضوع: انظر المشكاة (١٣٠٨)، والسلسلة الضعيفة (٢١٣٢).

١٠ ـ (اقرؤها عند موتاكم يعني: يس).

حديث ضعيف: انظر السلسلة الضعيفة (٥٨٦١)، وإرواء الغليل (٦٨٨).

وروي أن أم شريك الأنصارية رضي الله عنها قالت: **(أمرنا رسول الله أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب).** حديث ضعيف: انظر سنن ابن ماجه تخريج الألباني(١٤٩٦).

١١ ـ (من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر).

حديث ضعيف: انظر ضعيف أبي داود (٤١٣)، وسنن ابن ماجه تخريج الألباني(١٧٧٢).

روي عن ميمونة مولاة النبي ﷺ أنها قالت: سئل النبي عن رجل

قبّل امرأته وهما صائمان؟ **(قال: قد أفطرا)**. حديث ضعيف جدا: انظر سنن ابن ماجه تخريج الألباني (١٦٨٦).

١٢ ـ **(أبغض الحلال إلى الله الطلاق)**.

حديث ضعيف: انظر إرواء الغليل (٢٠٤٠)، وضعيف أبي داود(٣٧٣) وسنن ابن ماجه تخريج الألباني (٢٠١٨)

١٣ ـ روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: **(كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه)**

حديث ضعيف: انظر إرواء الغليل (٤٣٣)، وسنن الترمذي تخريج الألباني (٣٣٨٦).



المبحث الرابع
الأحاديث الضعيفة المنتشرة في المحاضرات الدينية

إن المحاضرات الدينية هي أكثر الأساليب في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الأمة الإسلامية.

والسبب في ذلك وجودها:

في المساجد. ـ الأماكن العامة. ـ الجامعات ـ المدارس. ـ الأماكن الخاصة. ـ التلفاز. ـ المذياع. ـ الأشرطة بأنواعها.

ـ الإنترنت. ـ المناظرات.

ذكر الحبيب الجفري اليماني في محاضرته في مسألة إحياء والدي النبي ﷺ فأسلما ثم ماتا؛ فقال الجفري: وكذلك ورد أن الله تعالى أحيا له أباه وأمه وآمنا به، ذكره السهيلي في (**الروض الأنف**).

قلت: **والحق أن أحاديث إحياء الأبوين ضعيفة جداً**، بل حكم عليها جمع من أهل العلم بأنها موضوعة، ولكن مع ذلك فقد استشهد بها بعض العلماء الحفاظ وجعلوها ناسخا، وفي بيان من اختار هذا الرأي يقول **السيوطي**: «إن الله أحياهما له، فآمنا به، وذلك في حجة الوداع، لحديث ورد في ذلك عن **عائشة رضي الله** عنها ـ أخرجه **الخطيب البغدادي** في (**السابق واللاحق**)، و**الدارقطني**، و**ابن عساكر**،

كلاهما في (**غرائب مالك**)، وابن **شاهين** في (**الناسخ والمنسوخ**)، **والمحب الطبري** في سيرته، وأورده **السهيلي** في (**الروض الأنف**) من وجه آخر بلفظ آخر، وإسناده ضعيف، وقد مال إليه هؤلاء الثلاثة مع ضعفه.

قلت: وهذا النص أي الإحياء مخالف لما جاء في صحيح مسلم.

فقد سئل الشيخ **مشهور حسن سلمان** عن دلالة هذا الحديث فقال في فتوى رقم **٣٧٣**:

ما دلالة الحديث: «**إن أبي وأباك في النار**»؟

الجواب: هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أنس: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أين أبي؟ فقال: «**أبوك مع أبي**»، فولى، فقال الناس: إنه يزعم أن أباه في النار، فرجع إلى النبي ﷺ، فقال له: أين أبوك وأبي؟ فقال النبي ﷺ: «**إن أبي وأباك في النار**».

هذا الحديث بعض الناس أنكره، وبعض الناس أخرجه عن ظاهره، ونحن لا نحب الحديث في هذا الباب لأنه لا ينبني عليه عمل،لكن حبنا لنبينا ﷺ حب شرعي لا حب عاطفي، فنحن نحب نبينا من خلال النصوص وليس حبنا له لنتغزل بشكله وجماله، فحبنا له أن ننشر سنته وأن نتعلمها وأن نعلمها هذا هو الحب الشرعي.

أبو إبراهيم عليه السلام فيما أخبر القرآن، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾، فجعلها كلمة باقية في عقب إبراهيم وأتباع إبراهيم إلى يوم الدين، يقولون لآبائهم وأقربائهم وأقوامهم إن كفروا وحادوا: إننا براء منكم، فما الداعي لإخراج هذا

الحديث عن ظاهره؟ هي العاطفة والأصل أن تدور العاطفة مع الشرع، وقد صح من حديث ابن مسعود وغيره أن النبي ﷺ استأذن ربه أن يزور قبر أمه فأذن الله له، ثم استأذن النبي ﷺ أن يستغفر لها فلم يؤذن له، والحديث على ظاهره.

هنالك أحاديث أن الله قد أحيا أبوي النبي ﷺ فآمنا به، ثم ماتا مباشرة، وهذه الأحاديث لا أسانيد لها، كما قال السهيلي في «الروض الأنف» والعجب من أقوام يتركون الحديث الثابت في صحيح مسلم، ويعملون بأحاديث لا أصل لها، ثم يقولون: العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد، لكن تثبت بالخرافات والأحاديث التي لا أسانيد لها، وهي كلام قصاص ما أنزل الله بها من سلطان، وما وقع للنبي ﷺ أخبرنا ربنا أن ذلك كان مع أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، فمن استنكر هذا فليستنكر ذاك، والشرع في كل مسألة لها أشباه ونظائر، فهذا الحديث شبيه بمسألة في القرآن فلا يستنكر ذلك، إلا من جمحت به العاطفة ومن لم يدور مع النصوص الثابتة، وأعمل الخرافة، والله أعلم. انتهى كلامه من موقعه على الإنترنت.

أذكر هنا بعض الأحاديث كثيراً ما نسمعها في المحاضرات منها:

الحديث الأول: حديث: «ما وَسِعَتْني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلبُ عبدي المؤمن» .ولأهل العلم كلام شديد فيه وفي التحذير منه لأنه مكذوب موضوع من جهة السند على رسول الله ﷺ، ويتناقض ما يتبادر من ظاهر معناه مع الاعتقاد الصحيح في تنزيه الله سبحانه وتعالى، فقد كَذَبَ به الزنادقة على رسول الله ﷺ. قال الإمام الحافظ أبو الفضل العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: لم أر له أصلاً. وقال الحافظ ابن تيمية في «أحاديث القُصّاص» ص٦٨: هذا مذكور في الإسرائيليات وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ... إلى أن قال:

فمَن قال ـ أي في فَهْم معناه ـ: إنّ ذاتِ الله تحُلّ في قلوب الناس فهو أكفر من النصارى الذين خَصُّوا ذلك بالمسيح وحده. وقال الإمام السيوطي في «ذيل الموضوعات» ص٣٠٢ تعقيباً: وهو كما قال ومعناه: وسِعَ قلبُه الإيمان بي ومحبّتي وإلا فالقول بالحلول كفر. وقال الزَّرْكَشي: وضَعَتْه الملاحدة.

والثاني: «**أدّبني ربّي فأحسن تأديبي**». **وهو ضعيف جدّاً**، كما قرّر الحافظ السَّخاوي في «المقاصد الحسنة»، وعزاه إلى العسكري في كتابه «الأمثال» بسنده إلى سيدنا عليٍّ عن النبي ﷺ، وبنحوه أخرجه ابن السَّمْعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ـ ص١ـ عن ابن مسعود مرفوعاً بسند ضعيف. قال السخاويّ رحمه الله: (وبالجملة فهو كما قال ابنُ تيميّة لا يُعرَفُ له إسناد ثابت). وقال الإمامُ الزَّرْكشيُّ: حديث «**أدّبني ربّي فأحسن تأديبي**» معناه صحيح لكنه لم يأتِ من طريق صحيح.



الخاتمة

وفي ختام هذه الرسالة المهمه في علم الحديث والتي جاءت في عدة فصول وأبواب، أختمها ببعض النتائج والاقتراحات:

النتائج والاقتراحات:

١. أن ضعف الحديث ينشأ من أحد شيئين:

أ. سقط من إسناده.

ب. طعن في أحد رواته.

٢. أن جرح الرواة ليس من الغيبة المحرمة، بل هو أمر واجب يحتمه ديننا الحنيف، ويمليه الحرص على حفظ السنة النبوية.

٣. أن الحديث الضعيف منه ما هو قابل للانجبار، وهو ما كان سبب ضعفه سقط من إسناده أو عدم ضبط راويه، ومنه ما لا يقبل الانجبار، وهو ما كان سبب ضعفه كذب راويه أو فسقه.

٤. أن الحديث الضعيف لا يحتج به على الإطلاق، فلا يثبت به حكم شرعي، ولا فضيلة خلقية، ولا يفسر به كتاب الله.

٥. أن ما نسب إلى كبار الأئمة من الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقاً لم يثبت عنهم من لفظهم، وإنما هو مجرد إلزام لهم لعملهم

ببعض الأحاديث الضعيفة، ولازم المذهب ليس بمذهب، إلا ما روي عن الإمام أحمد من الإطلاق في قبوله، وقد روي عنه مقيداً بالفضائل والمقيد يقضي على المطلق.

٦. أن ما نسب إلى جميع الفقهاء من الاحتجاج بالضعيف في الأحكام لوجوده في كتبهم غير صحيح، لوجود الأحاديث الموضوعة فيها، ولا قائل بالاحتجاج به.

٧. أن التفريق بين الفضائل والأحكام تفريق بين المتماثلات؛ إذ الكل شرع، والشرع متساوي الأقدام.

٨. أن ما نقله النووي من الاتفاق على قبول الضعيف في الفضائل غير مسلم، لوجود الخلاف، ولما اتصف به رحمه الله من التساهل في نقل الإجماع، وقد برهنت على ذلك من كتبه.

٩. أن ما اشترطه بعض العلماء للعمل بالضعيف في الفضائل من الشروط صعبة التطبيق لا تكاد تتوافر في مثال واحد.

١٠. يجب على كل مسلم أراد الكتابة في أي فن من الفنون، وأراد أن يكتب حديثاً، فلا يثبته إلا بعد التأكد من ثبوته، كما ينبغي أن يراعي الدقة في تعبيره تحاشياً من الكذب على رسول الله وهو لا يشعر.

١١. أن ما تعرضت له السنة النبوية من الطعون مِن قبل أعدائها المعاصرين، ليس بأمر مستغرب، إذ حصل ذلك لها منذ عصر النبوة وما بعده على مر العصور.

١٢. أن رواية الأئمة الضعفاء، وتخريجهم للأحاديث الضعيفة ليس معناه أنهم رووها للاحتجاج، وإنما رووها ليميزوا ما يصلح منها للاعتبار مما لا يصلح.

١٣. أن علماء الحديث لم يألوا جهداً في خدمة السنة النبوية، وأنهم لم يقصروا جهدهم على السند دون المتن، بل اعتنوا بهما على حد سواء.

١٤. وجوب تنقيح أخبار التاريخ؛ وبالأخص السيرة النبوية عن جميع ما لا يثبته التحقيق الجاري على قواعد المحدثين.

١٥. أن علماء الحديث لم يقصروا في كشف أحوال الرواة، وبيان ضعفهم، فقد صنفوا في ذلك المصنفات الكثيرة، وقد ذكرت أهم ما ألف في هذا الباب، والواجب على من يتصدى لخدمة السنة النبوية تفريغ محتويات هذه الكتب الكثيرة في كتاب واحد ليختصر الوقت والجهد على طلبة العلم.

قلت: وإني على علم أن الشيخ عدنان محمد العرعور قد فعل هذا... حيث وأن هذا المشروع قد أخذ من وقته ما يزيد على عقدين من الزمن وهو على وشك الانتهاء منه ـ بإذن الله تعالى ـ.

وفي النهاية: لا بد من القول أننا نعيش في صحوة مباركة ـ ولله الحمد والمنة ـ إلا أن هذه الصحوة تحتاج إلى شيئين رئيسين قبل أن تمر مر السحاب، وقبل أن نندم على ما قدمنا يوم لا ينفع الندم.

وهذان الشرطان هما:

١ ـ التصفية:

ويدخل فيها مجالات عده منها تصفية العقيده، السنة، الفقه، التفسير، الفكر، التاريخ، السيرة، المنهج وغيرها.

٢ ـ التربية:

وهي تربية الجيل الناشئ على الإسلام المصفى في كل ما ذكرنا بتربية صحيحة منذ نعومة أظفاره، ودون تأثير بالتربية الغربية الفاجرة.

يقول الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه السلسلة الضعيفة المجلد الأول:

«ومما لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهوداً جبارة من كل العاملين في الساحة الإسلامية كل في مجاله واختصاصه، وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا متفاخرين بكثرة عددنا، متواكلين على فضل ربنا، أو خروج المهدي ونزول عيسى عليه السلام صائحين بأن الإسلام دستورنا، جازمين بأننا سنقيم دولتنا، فذلك محال بل وضلال لمخالفته لسنة الله الكونية والشرعية معا». انتهى كلامه بتصرف مني.

ثم قال ـ رحمه الله ـ محذراً من الأحاديث الضعيفة مشيراً إلى سلسلته في تخريج الأحاديث الضعيفة قال:

فإن هذه السلسله وغيرها تساعدك أيها الأخ المسلم إلى حد كبير على تصفية عقلك وعقيدتك من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وبذلك تستعد نفسك لتقبل ما يلقى إليك من الأحاديث الصحيحة وإحلالها من قلبك المحل اللائق بها من القبول والعمل.

وحينئذ تصفو روحك، ويستنير لبك، وتنجو من الأمراض الخفية التي كانت ألمت بك، بسبب سيطرة الأحاديث الواهية التي يقترن بها دائماً والتصديق بالخرافات والترهات والأباطيل فضلاً عن الأحكام والآراء المخالفة.

ثم لا بد لك مع ذلك بتربية نفسك ومن يلوذ بك، تربية إسلامية صحيحة، لا شرقية ولا غربية، وتخليقها بالأخلاق المحمدية.

وبذلك يصلح قلبك، وتسعد بالدنيا قبل الآخرة». انتهى.

قلت: ومن الأمراض الخفية التي حذر منها الشيخ ـ رحمه الله ـ وغيره على مر العصور ما يلي:

١ ـ **التقليد**: (وهو الأخذ بقول الغير دون دليل).

وهو باطل عند الأئمة الأربعة:

قال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ:

«لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه».

قال مالك ـ رحمه الله ـ:

«إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه».

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ:

«كل ما قلت وكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي أولى، ولا تقلدوني».

وقال أحمد ـ رحمه الله ـ:

«لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ فخذه».

ومن المعلوم أن التقليد يغلق باب الاجتهاد. يقول الحافظ الذهبي: يا مقلد ويا من زعم أن الاجتهاد قد انقطع فما بقي من مجتهد! لا حاجة لك في الاجتهاد بأصول الفقه، ولا فائدة في أصول الفقه إلا لمن يصير مجتهداً به، فإذا عرفه ولم يفك تقليد إمامه لم يصنع شيئاً، بل أتعب نفسه، وركب على نفسه الحجة في المسائل».

٢ ـ **التعصب**:

وهذا أمر مؤسف للغاية وهو تقديم قول الرجال على الدليل وأن الحق فيه وما دونه هو الباطل، بل والقتال دونه. ومن هذا قول أبي الحسن الكرخي الحنفي: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ».

ويذكر لنا التاريخ ما حصل بين أهل المذاهب من الحروب والقتل والدمار الذي سيبقى وصمة عار إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها بسبب التعصب.

إذا فلا بد من إبطال التقليد ورده، وإثبات مرتبة الاتباع، فهي المرتبة الوسطى بين التقليد والاجتهاد، وهذا يعني قبول ما ثبتت به الحجة.

وفي الختام... فهذا جهد مقل. فالله أسال أن يتقبله مني وأن يوفق القائمين على تقييمه.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.



الفهارس

فهرس المراجع

١ ـ **القرآن الكريم.**

٢ ـ **الأحكام في أصول الأحكام،** لسيف الدين الآمدي، الطبعة الأولى، مطبعة النور بالرياض، سنة ١٣٨٧هـ.

٣ ـ **أحكام القرآن،** لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المالكي، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر، سنة ١٣٨٧ تحقيق: علي محمد البجاوي.

٤ ـ **إحياء علوم الدين،** لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٥ ـ **اختصار علوم الحديث،** للحافظ إسماعيل بن كثير، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة سنة ١٣٩٩، مع الباعث الحثيث.

٦ ـ **الأدب المفرد،** لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، مطبوع مع شرحه فضل الله الصمد، بمطابع الإرشاد الحديثة، حمص، سنة ١٣٨٨هـ.

٧ ـ **إرشاد الساري شرح صحيح البخاري،** لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، الطبعة السادسة، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، سنة ١٣٠٤.

٨ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،** لمحمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٥٦.

٩ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٩.

١٠ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب،** لابن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر.

١١ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة،** لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير، مطبعة الشعب.

١٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة،** للحافظ أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر.

١٣ ـ **الاعتصام،** لإبراهيم بن موسى الشاطبي، مطبعة محمد بمصر.

١٤ ـ **الأعلام،** لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٨٩.

١٥ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمٰن الوكيل، مطبعة المدني. القاهرة، سنة ١٩٦٩.

١٦ ـ **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان،** لابن القيم، تحقيق: الشيخ محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٣٥٧.

١٧ ـ **الأغاني،** لأبي الفرج الأصبهاني، مطبعة التقدم، مصر، تصحيح: الشيخ أحمد الشنقيطي.

١٨ ـ **الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط،** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي، مطبوع ضمن المجموعة الكمالية رقم (٢)، الناشر: مكتبة المعارف، الطائف.

١٩ ـ **إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم،** لمحمد بن خلفة الوشتاني الأبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠ ـ **ألفية السيوطي في مصطلح الحديث،** لجلال الدين السيوطي، بشرح الشيخ: أحمد شاكر، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٢١ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع،** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، عابدين، سنة ١٣٨٩هـ.

٢٢ ـ **الأم،** للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تصحيح الشيخ محمد زهري النجار، الطبعة الأولى، شركة الطباعة الفنية، القاهرة، سنة ١٣٨١.

٢٣ ـ **الأنساب،** لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند. سنة ١٣٨٢.

٢٤ ـ **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف،** لعلي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأورى، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٧٤.

٢٥ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** للشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، القاهرة، سنة ١٣٩٩.

٢٦ ـ **الباعث على إنكار البدع والحوادث،** لأبي عبدالرحمٰن المعروف، بأبي شامة الشافعي، تصحيح: محمد فؤاد منقارة، مطابع دار الأصفهاني وشركاه، جدة.

٢٧ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد،** لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد. تحقيق: محمد سالم محيسن، شعبان محمد إسماعيل، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، سنة ١٣٩٤.

٢٨ ـ **البداية والنهاية في التاريخ،** للحافظ عماد الدين ابن كثير، تحقيق: محمد عبدالعزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة.

٢٩ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام،** لابن حجر العسقلاني، مطبوع مع شرحه سبل السلام بمطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٠ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس،** لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، مصر، سنة ١٣٠٦.

٣١ ـ **تاريخ أصبهان،** لأبي نعيم الأصبهاني، طبع بمدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤.

٣٢ ـ **تاريخ بغداد،** للخطيب أحمد بن علي البغدادي، تصوير: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٣٣ ـ **التاريخ الكبير،** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع بالهند تحت مراقبة الدكتور عبدالمعيد خان.

٣٤ ـ **تأويل مختلف الحديث،** لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تصحيح الشيخ: محمد زهري النجار، دار القومية العربية للطباعة والنشر، سنة ١٣٨٦.

٣٥ ـ **التبيين لأسماء المدلسين،** لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي، مطبوع ضمن المجموعة الكمالية رقم ٢، الناشر: مكتبة المعارف، الطائف.

٣٦ ـ **تجريد أسماء الصحابة،** لشمس الدين الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٣٧ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي،** لأبي العلي محمد المباركفوري، الطبعة الثانية، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، سنة ١٣٨٥.

٣٨ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** لجلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة، سنة ١٣٧٩.

٣٩ ـ **تذكرة الحفاظ،** لشمس الدين الذهبي، الطبعة الرابعة، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، سنة ١٣٨٨.

٤٠ ـ **تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار،** للشيخ أحمد أيوب المظاهري، مكتبة إشاعة العلوم، سهارنفور، الهند.

٤١ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،** للحافظ ابن حجر، تحقيق: الشيخ عبدالله هاشم اليماني، دار المحاسن للطباعة، مصر، سنة ١٣٨٦.

٤٢ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،** لابن حجر، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، طبع ضمن العدد الثالث من مجلة كلية أصول الدين، عام ١٤٠٠ ـ ١٤٠١.

٤٣ ـ **تفسير القرآن العظيم،** لعماد الدين إسماعيل بن كثير، الطبعة الأولى، دار الأندلس للطباعة، بيروت. سنة ١٣٨٥.

٤٤ ـ **التقريب،** للإمام النووي، مطبوع مع شرحه تدريب الراوي، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩.

٤٥ ـ **تقريب التهذيب،** لأحمد بن علي بن حجر، الطبعة الثانية، تحقيق: الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٩٥.

٤٦ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،** لزين الدين عبدالرحيم العراقي، الطبعة الأولى، نشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، سنة ١٣٨٩.

٤٧ ـ **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح الشيخ عبدالله هاشم اليماني، شركة الطباعة الفنية، القاهرة، سنة ١٣٨٤.

٤٨ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** لأبي عمر ابن عبدالبر، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب.

٤٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة،** لعلي بن محمد بن عراق الكناني، تصحيح عبدالله بن الصديق الغماري وعبدالوهاب عبداللطيف، مطبعة عاطف، القاهرة.

٥٠ ـ **تهذيب الأسماء واللغات،** لأبي زكريا النووي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٥١ ـ **تهذيب التهذيب،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد. الهند، سنة ١٣٢٥.

٥٢ ـ **تهذيب الكمال،** للشيخ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م مؤسسة الرسالة.

٥٣ ـ **تهذيب اللغة،** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، سنة ١٣٨٤.

٥٤ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر،** للشيخ طاهر بن صالح الجزائري، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٥٥ ـ **تيسير مصطلح الحديث**، محمود الطحان، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، الرياض، سنة ١٣٩٦.

٥٦ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، لمجد الدين المبارك بن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، نشر؛ الحلواني، الملاح، دار البيان، سنة ١٣٨٩.

٥٧ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، الطبعة الأولى، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٥٨ ـ **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، سنة ١٣٧١.

٥٩ ـ **الحاوي للفتاوى**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، مصر سنة ١٣٧٨.

٦٠ ـ **الحديث المرسل حجيته وأثره في الفقه الإسلامي**، لمحمد حسن هيتو، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

٦١ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، سنة ١٣٥١.

٦٢ ـ **الحوادث والبدع**، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، تحقيق: محمد الطالبي، مطابع دار الأصفهاني وشركاه، جدة.

٦٣ ـ **الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث**، للدكتور محمود الطحان، الطبعة الأولى، دار القرآن الكريم، بيروت. سنة ١٤٠١.

٦٤ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، لأحمد بن علي بن حجر، تصحيح الشيخ عبدالله هاشم اليماني، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، سنة ١٣٨٤هـ.

٦٥ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي، نشر: محمد أمين دمج، بيروت.

٦٦ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ حماد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، سنة ١٣٨٧.

٦٧ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لزين الدين عبدالرحمٰن بن رجب الحنبلي، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٧٢.

٦٨ ـ **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٥٨.

٦٩ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٠.

٧٠ ـ **الروض المربع شرح زاد المستنقع**، للشيخ منصور بن يونس البهوتي، مطبوع مع حاشية ابن قاسم، الطبعة الأولى، المطابع الأهلية للأوفست، الرياض، سنة ١٣٩٧.

٧١ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر**، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١.

٧٢ ـ **رياض الصالحين**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون، دمشق.

٧٣ ـ **الزهد**، للإمام أحمد بن حنبل، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٤ ـ **الزهد والرقائق**، لعبدالله بن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٥ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

٧٦ ـ **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: الشيخ عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، نشر: محمد علي السيد، حمص، سنة ١٣٨٨.

٧٧ ـ **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تعليق: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، مطابع الفجر الحديثة، حمص، سنة ١٣٨٧.

٧٨ ـ **سنن الدارقطني**، للحافظ علي بن عمر الدارقطني، تصحيح: عبدالله هاشم اليماني، دار المحاسن، القاهرة، سنة ١٣٨٦.

٧٩ ـ **سنن الدارمي**، لعبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني، دار المحاسن، القاهرة، سنة ١٣٨٦.

٨٠ ـ **السنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند. سنة ١٣٤٤.

٨١ ـ **سنن ابن ماجه**، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٧٢.

٨٢ ـ **سنن النسائي**، للإمام أبي عبدالرحمٰن النسائي، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية، سنة ١٣٤٨.

٨٣ ـ **السنن والمبتدعات**، لمحمد عبدالسلام خضر الشقيري، نشر: مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

٨٤ ـ **السنة**، لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٠.

٨٥ ـ **السنة قبل التدوين**، للدكتور محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٠.

٨٦ ـ **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠١.

٨٧ ـ **شرح ألفية العراقي**، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المطبعة الجديدة، فاس، سنة ١٣٥٤.

٨٨ ـ **شرح علل الترمذي**، لعبدالرحمٰن بن رجب الحنبلي، تحقيق: صبحي جاسم الحميد، مطبعة العاني، بغداد. وتحقيق نور الدين عتر، الطبعة الأولى: دار الملاح، سنة ١٣٩٨.

٨٩ ـ **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لأحمد بن علي بن حجر، تعليق الشيخ محمد غياث الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق.

٩٠ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، نشر: دار إحياء السنة النبوية.

٩١ ـ **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.

٩٢ ـ **صحيح البخاري**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، مطبوع مع شرحه فتح الباري بالمطبعة السلفية، مصر، ١٣٨٠.

٩٣ ـ **صحيح مسلم**، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، مطبوع مع شرح النووي بالمطبعة المصرية سنة ١٣٤٧، الطبعة الأولى.

٩٤ ـ **صحيح ابن حبان**، ترتيب علاء الدين الفارسي، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٩٠.

٩٥ ـ **صحيح ابن خزيمة**، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، سنة ١٣٩٩.

٩٦ ـ **صحيح الجامع الصغير**، للسيوطي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، سنة ١٣٨٨.

٩٧ ـ **صفة الصفوة**، لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، سنة ١٣٥٥.

٩٨ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للإمام أبي عبدالرحمٰن النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مطبوع مع سابقه.

٩٩ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، للسيوطي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، سنة ١٣٩٩.

١٠٠ ـ **طبقات الحفاظ**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقلال الكبرى، سنة ١٣٩٣.

١٠١ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الحنبلي، صححه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٧١.

١٠٢ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، دار صادر، بيروت، سنة ١٣٨٠.

١٠٣ ـ **طبقات المعتزلة**، لأبي السعد الجشمي، مطبوع مع فضل الاعتزال، تحقيق: فؤاد سيد، شركة العمل للنشر، تونس، سنة ١٩٧٢.

١٠٤ ـ **طلعة الأنوار في مصطلح الحديث**، للشيخ عبدالله بن إبراهيم العلوي، مطبوع مع شرحه رفع الأستار، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة العربية، مكة المكرمة، سنة ١٣٨٧.

١٠٥ ـ **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، لأبي بكر ابن العربي، مكتبة المعارف، بيروت.

١٠٦ ـ **علل الحديث**، لأبي محمد عبدالرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة ١٣٤٣.

١٠٧ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لأبي الفرج ابن الجوزي، الطبعة الأولى، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، سنة ١٣٩٩.

١٠٨ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل، نشر: الدكتور طلعت قوج بيكيت وإسماعيل جراح أوغلي، أنقرة، سنة ١٩٦٣.

١٠٩ ـ **علوم الحديث ومصطلحه**، للدكتور صبحي الصالح، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٣٨٥.

١١٠ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح: الشيخ عبدالعزيز بن باز، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة ١٣٨٠.

١١١ ـ **الفرق بين الفرق**، لعبدالقاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

١١٢ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لمحمد عبدالرؤوف المناوي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى محمد، سنة ١٣٥٦.

١١٣ ـ **القاموس المحيط**، لمجد الدين الفيروزآبادي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار المأمون، سنة ١٣٥٧.

١١٤ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، لجمال الدين القاسمي، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٨٠.

١١٥ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد عبدالله بن عدي، تحقيق: لجنة من المختصين، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، دار الفكر.

١١٦ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي المتقي الهندي، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.

١١٧ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لجلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١١٨ ـ **لسان العرب**، لجمال الدين محمد بن منظور الأفريقي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣٠٠، ١٣٠٨.

١١٩ ـ **المبسوط**، لشمس الدين السرخسي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، سنة ١٣٢٤.

١٢٠ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لمحمد بن حبان البستي، الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، سنة ١٣٩٦.

١٢١ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين الهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٣٥٢.

١٢٢ ـ **المجموع شرح المهذب**، ليحيى بن شرف النووي، إدارة الطباعة المنيرية، المطبعة العربية، مصر.

١٢٣ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وترتيب عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى، مطابع الرياض، سنة ١٣٨٢.

١٢٤ ـ **المدخل في أصول الحديث**، للحاكم أبي عبدالله النيسابوري، مطبوع ضمن المجموعة الكمالية رقم ٢، نشر مكتبة المعارف، الطائف.

١٢٥ ـ **المدونة الكبرى**، للإمام مالك بن أنس، رواية سحنون بن سعيد التنوخي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر.

١٢٦ ـ **المراسيل**، لأبي محمد عبدالرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، سنة ١٣٩٧.

١٢٧ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم أبي عبدالله النيسابوري، مطابع النصر الحديثة، الرياض.

١٢٨ ـ **المصنف**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، سنة ١٣٩٠.

١٢٩ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، لعلي القاري الهروي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، مطابع دار لبنان، بيروت، سنة ١٣٨٩.
١٣٠ ـ **المعجم الكبير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى، الدار العربية، بغداد، سنة ١٣٩٨.

